الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع:.....2020

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير(ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية"

إعداد الطالبتين:

- **شريط زينة**
- **محروق بشرى**

تحت إشراف الأستاذة:

بوفنش وسيلة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
فايزة بولعجين	المركـــز الجامعـــي عبد الحفيظ بوالصوف بميلـــة	رئيسا
وسيلة بوفنش	المركـــز الجامعـــي عبد الحفيظ بوالصوف بميلـــة	مشرفا ومقررا
صلاح الدين كروش	المركـــز الجامعـــي عبد الحفيظ بوالصوف بميلـــة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الأحد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على ما أنعم علينا من قوة وصبر، وعلى توفيقنا لإتمام هذا العمل المتواضع؛

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة بوفنش وسيلة على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازها.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرةعلى قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد؛

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام "أمي الحبيبة".

صاحب الوجه البشوش والقلب الطيب والأفعال الحسنة "أبي العزيز".

أخواتي العزيزات والكتاكيت "يزن، نور وشهد".

كل أصدقائي وأخص بالذكر أختي وصديقتي "سلمى".

من رافقتني طيلة هذا المشوار صديقتي"زينة".

كل من ساهم في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

بشـــرى

pngtree.com

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من خصهما الله بالذكر فقال في كتابه العزيز "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى شمعة حياتي إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

من كافح من أجلنا وتمنى لنا الأفضل إلى من رباني وأحسن تربيتي إلى من كان سندي في حياتي أبي العزيز

من تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم حلو الحياة ومرها

إخوتي الأعزاء أسامة،حفيدة، مريم وسمية.

صديقاتي دون استثناء خاصة الغالية بشرى زميلتي التي تقاسمنا معا عناء البحث وإلى كل من سقط من قلمي سهوا

أهدي هذا العمل...

زينـــــــة

Designed by pngtree

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1990-2018، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته الداخلة في تكوين النموذج القياسي، والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال، الائتمان المقدم للقطاع الخاص والكتلة النقدية، بالإضافة إلى تأثير هذه المحددات إيجابا على الاستثمار الأجنبي باستثناء معدل التضخم، وقد ظهرت هذه النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية، ومؤيدة لبعض الدراسات التطبيقية المماثلة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التكامل المشترك، منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، الجزائر.

Abstract:

This study aims to identify the most important determinants of foreign direct investment in Algeria, through an econometric study of annual data using autoregressive distributed lag approach during the period 1990-2018,the study found a long-term equilibrium relationship between foreign direct investment and determinants in the econometric model, represented by gross domesticproduct, inflation rate, trade openness. domestic credit to private sector, gross capital formation, and monetary mass, in addition to the effect of these determinants positively on foreign investment except for inflation rate, the latter results go hand in hand with the economic theory, and are supportive of some similar applied studied.

Keywords: FDI, FDI determinants; co-integration; Autoregressive; Distributedlag approach.

فهرس المحتويات

فهـــــرس المحتويـــــــــــــــــــــــــــــات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير.....	
الإهداء.....	
فهرس المحتويات.....	**I-I**
فهرس الجداول والأشكال.....	I -I
مقدمة عامة.....	**أ–و**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**1–35**
تمهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.....	3
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وأهميته.....	3
المطلب الثاني: أسباب وآثار الاستثمار الأجنبي	4
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي	6
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	11
المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	11
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	12
الطلب الثالث: أسباب وآثار وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	21
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	27
المطلب الأول: محدِّدات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مدة تأثيره	27
المطلب الثاني: محدِّدات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعتها.....	30
خلاصة الفصل.....	35
الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	36
تمهيد.....	37
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأهميته خلال الفترة 1990–2018.....	38
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990–2018.....	38
المطلب الثاني: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....	39

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.....	41
المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.....	42
المبحث الثاني: دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	45
المطلب الأول:مؤهلات المناخ الاستثماري في الجزائر.....	45
المطلب الثاني:تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر.....	45
المبحث الثالث: الدراسة القياسية.....	67
المطلب الأول: المنهج والطريقة	67
المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها.....	68
خلاصة الفصل.....	75
خاتمة عامة.....	
قائمة المراجع.....	

فهـــرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنـــــــــــــــــوان الجـــــــــــــــــدول	الصفحـــــــة
(1)	أوجه الاختلاف بين أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	10
(2)	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	38
(3)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2013- 2017)	39
(4)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2017)	40
(5)	أهم القطاعات المستثمر في الجزائر 2002-2017 خلال الفترة (2002-2017)	41
(6)	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	42
(7)	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	43
(8)	تطور عدد المشاريع والمناصب التي تم خلقها في إطار الشراكة مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1993-2015)	44
(9)	يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2018	58
(10)	يوضح تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة (2004-2018)	59
(11)	مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)	62
(12)	ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2018)	63
(13)	نتائج اختبار جذر الوحدة الاستقرارية ADF	67
(14)	نتائج التقدير وفق طريقة ARDL	68
(15)	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)	69
(16)	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (bounds test)	71

قائمة الجداول :	LM TEST	71
(18)	اختبار عدم ثبات التباين (2) ARCH	72

قائمة الأشكال:

رقم الشكـــــل	عنـــــــــــــــــــــوان الشكـــــــــــــــــــــل	الصفحـــة
(1)	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	16
(2)	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	68
(3)	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	72
(4)	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي(CUSUM)	72
(5)	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي(CUSUM Squares)	73

مقدمـــة عامـــــة

لقد تزايد الاهتمام منذ بداية عقد التسعينات بعملية التمويل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في كافة المجالات، نظرا لعجز العديد من دول العالم وخاصة النامية منها على توفير احتياجاتها المالية، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية والتنافس فيما بينها للحصول عليها، نظرا لآثارها الإيجابية على اقتصادياتها، ومن بين هذه المصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد مصدرا تمويليا مدعما للمصادر المحلية، وأحد المتغيرات المؤثرة على تطور الدول ونموها، بالإضافة إلى كونه مؤشرا واضحا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات العالمية.

من هذا المنطلق، اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، بهدف تفادي الآثار السلبية للقروض الخارجية، وتطوير اقتصادياتها بالاستفادة من المزايا الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص عمل، نقل التكنولوجيا الحديثة، ترقية أداء العنصر البشري، تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية وغيرها، وذلك من خلال العمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب، عن طريق منح المستثمرين الأجانب العديد من الامتيازات، وإزالة العوائق والقيود التي تحد من جاذبية هذه الدول لهم.

إن الجزائر على غرار بقية دول العالم سعت جاهدة منذ سنوات عديدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تمويلية بديلة للمشاريع الاستثمارية، فعملت على تحسين بيئة الأعمال، عن طريق إقرار وتنفيذ العديد من السياسات المتعلقة بهذا المجال، بالإضافة إلى إزالة القيود ومنح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية والحوافز المالية والضريبية، فضلا عن تقديم التسهيلات الإدارية والتنظيمية، بهدف زيادة فرص نجاح مشاريعه الاستثمارية رغبة منها في الاستفادة من مزاياه الإيجابية ومساهمته الفعالة في المدى المتوسط والطويل في تحقيق التنمية.

إشكالية البحث:

من أصعب المشكلات التي تواجهها الجزائر توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع اقتصادها، وخاصة بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية باعتباره المصدر الرئيسي للموارد المالية فيها، مما استوجب عليها البحث عن موارد تمويلية بديلة التي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادرها، والذي سعت إلى استقطابه من خلال توفير المحددات اللازمة لعمل المستثمرين الأجانب.

وانطلاقا من العرض السابق يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- فيما تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

- ما هي القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في الجزائر؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الجزائر؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال(الاستثمار المحلي)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص والكتلة النقدية.
- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1990-2018، وخاصة في قطاع المحروقات.
- لم يساهم الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الجزائري لتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.
- يعد قطاع المحروقات أكثر القطاعات جاذبية للاستثمار الأجنبي، في حين لم تنجح الجزائر في استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب للاستثمار في قطاعات إنتاجية أخرى.
- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الجزائر،حيث يؤثر كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال(الاستثمار المحلي)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص والكتلة النقدية إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يؤثر معدل التضخم سلبا عليه.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المصادر التمويلية الخارجية التي تساهم في تغطية فجوة الموارد المحلية في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، بالإضافة إلى دوره الفعال في خلق فرص عمل ونقل الخبرات والتقنيات المتطورة وغيرها من المزايا التي تؤدي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة ومنها الجزائر، في ظل الصعوبات المالية التي تعاني منها هذه الأخيرة بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أسباب اختيار البحث:

لقد تم اختيار موضوع هذا البحث بناءا على عدة أسباب، وهي:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في مجال أساليب الاقتصاد القياسي.
- المكانة الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل بالنسبة للعديد من الدول، واهتمام الجزائر باستقطاب هدا النوع من الاستثمارات.

- الرغبة في التعرف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر، بهدف تحديد أهم العوامل التي يمكن أن تساعد على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- توضيح أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي بديل يقوم بدور فعال في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة تنافسية الاقتصاديات التي نجحت في استغلال وتوظيف إمكانيات هذا الشكل من أشكال الاستثمار، وذلك من خلال نموذج قياسي يحدد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع والعوامل المحددة له كمتغيرات مستقلة، بالاعتماد على المعطيات المتاحة خلال فترة الدراسة.

- تقييم أثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري لتثمين نقاط القوة وتطويرها، واستدراك نقاط الضعف والبحث عن السبل لحلها.

- تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، ومن ثم تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيها.

منهج البحث:

نظرا للإشكالية المطروحة وإتباعا لمتطلبات الفرضيات نرى ضرورة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2018، وكذا لاختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة.

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين موضوع بحثنا من جوانب مختلفة، وفيما يلي عرض لبعض دراساتهم:

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2013 بجامعة وهران بعنوان: نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للباحث بلقاسم أمحمد، والذي تطرق لدراسة تأثير نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من خلال نموذج قياسي حدد من خلاله أثر مجموعة من المتغيرات المؤسساتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد، وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- احتلال الجزائر مراتب متأخرة حسب مؤشر التنافسية العالمية رغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها.
- أن البيئة المؤسساتية في الجزائر غير ملائمة لتشجيع المستثمرين الأجانب، وهو ما يستوجب تحسينها من خلال منح الحوافز، وتخفيض التكاليف غير المبررة التي تشكل نوعا من القيود.
- وجود علاقة سببية بين نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2008 بجامعة الجزائر تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 للباحث بعداش عبد الكريم الذي تطرق لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعلى ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي والتشغيل بصفة خاصة، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- يعد القطاع الصناعي الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة قطاع المحروقات، في حين عرف قطاع الخدمات تذبذبات كبيرة في تدفقاته، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فحصته من الاستثمارات السالفة الذكر ضعيفة جدا.
- رغم ضعف الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر غير أن نسبة هذه التدفقات في التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت جيدة مقارنة بباقي الدول.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثار سلبية على ميزان المدفوعات في الجزائر.

-رسالة ماجستير نوقشت سنة 2013 بجامعة وهران تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية -حالة وهران -للباحث مجاهد هواري الذي قام بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية ومناخ الاستثمار في الجزائر، وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد ما في تحسين مؤشرات النمو والتنمية في الجزائر، عن طريق إمدادها بالتكنولوجيا وخلق فرص عمل.
- تعد الجزائر من بين أكثر المناطق قدرة في إفريقيا على جلب الشركات العالمية إلى أراضيها، إلا أن العراقيل الكثيرة جعلتها من أقل دول المنطقة قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تمويل التنمية المحلية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الخارجية بل يجب أن يعتمد على الموارد المحلية في المقام الأول.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2010 بجامعة فرحات عباس سطيف تحت عنوان: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر -للباحث سحنون فاروق الذي تطرق لدراسة أهم المؤشرات الكمية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتمثلت أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعتبر من بين العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن تدفقاته إلى الجزائر تبقى ضعيفة.
- تعتبر المؤشرات الاقتصادية عاملا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية.
- تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.

- **دراسة العارف خديجة وتراري مجاوي حسين** التي تم نشرها سنة 2017 في مجلة الإستراتيجية والتنمية بجامعة مستغانم، والمعنونة **بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،** وقد هدفت هذه الدراسة إلى تبين أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا)خلال الفترة 1996 – 2014 بالاعتماد على التقنيات القياسية لبيانات البانل، واستخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية حجم السوق، الانفتاح التجاري، القروض البنكية والكتلة النقدية كمحددات أساسية تساعد على تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول محل الدراسة.

- **دراسة دحو سليمان و محمد بن مسعود** التي تم نشرها سنة 2017 في مجلة رؤى اقتصادية بجامعة الوادي بعنوان: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر**، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2011 ، بالاستناد إلى فروض نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تفسر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتلقية وفقا لمواءمة أربع مؤسسات في الاقتصاد وهي: الحكومة، الأسواق، التعليم والثقافة الاجتماعية، وذلك بالاعتماد على طريقة انحدار RiDGE لتقدير نموذج قياسي تبين من خلاله أن كل من القوى العاملة المتعلمة ومواءمة الثقافة الاجتماعية التي تدل على مرونة الاقتصاد الجزائري في التعامل مع تغيرات السوق العالمية تعد من أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة إلى مدى تحرر النشاط الاقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، كما بينت الدراسة الأثر الضعيف للمؤشرات الاقتصادية والمالية المتعلقة بمواءمة الأسواق، مما دل على وجود العديد من القيود التي تحول دون توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسات في بناء الجانب النظري، ومعرفة المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في إعداده، كما تجدر الإشارة إلى اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة في المجال الزمني، ومتغيرات الدراسة واتجاهاتها.

خطة البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، وهما:

- **الفصل الأول:** بعنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن توضيح ماهية الاستثمار الأجنبي من خلال التطرق إلى مختلف مفاهيمه، أسبابه، آثاره وأشكاله، بالإضافة إلى التعرض إلى المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، أشكاله، آثاره وأسباب اللجوء إليه، فضلا عن تبيان مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الفصل الثاني:** بعنوان دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتم التطرق فيه لدراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه، بالإضافة إلى تناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،

وأهميته في الاقتصاد الجزائري، فضلا عن بناء نموذج قياسي لمعرفة محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصلين النظري والتطبيقي والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مجال البحث وحدوده:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر تمت دراسة حالة الجزائر من خلال التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي، أهميته وكذا محدداته، وحدد مجال الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2018.

مصادر البحث:

يعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المجلات والانترنت.

صعوبات البحث:

خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- انجاز البحث في سنة جامعية تميزت بانتشار فيروس كورونا المستجد الذي تسبب في غلق المكتبة والجامعة، ومن ثم صعوبة جمع المادة العلمية من جهة، وصعوبة الاتصال بالأستاذة المشرفة والتنسيق الكافي معها من جهة أخرى.

الفصل الأول:

الإطـــار النظـــري

للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال التمويل الدولي الذي أصبح يحظى باهتمام كبير من طرف مختلف الدول، نظرا لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، من خلال تطوير القدرات الإنتاجية لاقتصادياتها، عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة، نقل التكنولوجيا، تطوير رأس المال البشري وغيرها من المزايا العديدة التي يتضمنها هذا الشكل من الاستثمار في طياته من جهة، وتمكين هذه الدول من التكيّف مع المستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من جهة أخرى،الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين مختلف الدول المتقدمة منها والنامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في هذا السياق، تعمل مختلف الدول جاهدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم مختلف التسهيلات وتوفير الحوافز المساعدة على جذبه، <1والعمل على إزالة العراقيل التي تحول دون تدفقه، وذلك انطلاقا من دراسة محدداته التي تجعل هذه الدول أسواق جاذبة له كونه أصبح يشكل جزءا كبيرا من المبادلات الدولية ومصدرا تمويليا هاما ودائما للموارد المحلية، لذلك نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار الأجنبي أحد القوى الأساسية التي تشكل العولمة الاقتصادية، وركيزة من ركائز التنمية في جميع دول العالم وخاصة النامية منها، باعتباره موردا تمويليا بديلا للموارد المحلية يمكنه المساهمة في تطوير اقتصاديات الدول وتحسين مركزها التنافسي.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وأهميته

يعتبر الاستثمار الأجنبي ظاهرة اقتصادية مقعدة الجوانب اختلف الاقتصاديون في تعريفها، نظرا لاختلاف المعايير المحاسبية القانونية والإحصائية المرتبطة بجوانبه وأبعاده، وفيما يلي عرض لتعريف الاستثمار الأجنبي وتبيان لأهميته.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- **الاستثمار الأجنبي:**هو جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

- **الاستثمار الأجنبي:** هو استخدام الأموال الفائضة في استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية؛ أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات فردية أم جماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

- **الاستثمار الأجنبي:** هو كل استثمار يتم خارج موطنه سعيا لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية المالية والسياسية خلال فترات زمنية مختلفة.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من البلد المستثمر إلى البلد المضيف للاستثمار لأجل محدود أو لآجال طويلة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، السياسية والمالية.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة منها، ويمكن إبرازها فيما يلي:[4]

- تقليل نسبة البطالة في الدولة المستثمر فيها.

---

[1] خلفان محمد عيسى،2016 ، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ص59.

[2] دريد كمال آل شبيب ،2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن، ص48.

[3] زمال فيصل وبقة الشريف، 2018، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2002 إلى 2017 رهان وتحديات، مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جامعة سطيف، الجزائر، ص 244.

[4] خضير عقبة، 2014-2015، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية: دراسة حالة سوق الدوحة قطر للأوراق خلفان محمد عيسى، 2016، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 59.

- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع جديدة أو إعادة تأهيل المشاريع الموجودة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للمجتمع.

- يعد الاستثمار الأجنبي أداة لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المستثمر فيها.

- خلق التنافس بين المشاريع الاستثمارية داخل الدولة المستثمر فيها.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يساهم في القضاء على ظاهرة البطالة.[1]

- رفع معدل الاستثمار نتيجة زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وجذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية، وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمارات.

- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وتقليل عجز ميزان مدفوعاتها.[2]

- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي، وتحقيق الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- التقليل من الواردات من خلال استبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

- تحسين نوعية المنتجات والتقليل من تكاليفها، من خلال زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات في الأسواق المحلية والعالمية.[3]

المطلب الثاني: أسباب وآثار الاستثمار الأجنبي

توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى قيام الاستثمار الأجنبي، كما تترتب عنه آثار إيجابية وأخرى سلبية فيما يلي توضيح لها.

الفرع الأول: أسباب الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي مجموعة من الأسباب يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

---

[1] نورية عبد محمد، 2012، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي(1992-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بريطانيا، ص 17.

[2] متولي عبد القادر، 2011، الاقتصاد الدولي، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص 191.

[3] موفق أحمد وخضير حلا سامي، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، جامعة الموصل، العراق، ص 145.

- تنامي الأسواق المحلية نتيجة الإنتاج الكبير للسلع والخدمات، مما يدفع الشركات الأجنبية إلى البحث عن أسواق دول أخرى.

- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة للاستثمار، كإيجار الأراضي، أجور العمال، المواد الأولية وغيرها.

- الاستفادة من التسهيلات المزايا والإعفاءات المقدمة من طرف الدول المضيفة لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيها، والتي قد لا تتوفر بنفس الدرجة في دولهم.[1]

- التنويع الجغرافي بهدف الحصول أو الحفاظ على المبيعات والعوائد، وخاصة في فترات الركود الاقتصادي الوطني والانتعاش الاقتصادي في دول أخرى.

- الرغبة في النمو السريع وتحقيق الأرباح.

- احتواء المعرفة الفنية والتعليمية، حيث أن التقدم العلمي والتقني يساهم بصورة أو بأخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي يوفر للدولة المضيفة الكفاءة العلمية التي تحتاجها لتكوين العمال وتسيير المنشآت.[2]

- استغلال المستثمر الأجنبي لمزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، وخاصة في حالة ارتفاع الطلب على منتجاته في ظل انخفاض حدة المنافسة في الدول المضيفة.

- ترابط المصالح بين عدد من المستثمرين والممولين الدوليين مما يدفعهم إلى إقامة شركات متعددة الجنسيات لها فروع متعددة داخل الدولة الأم وخارجها.[3]

- انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة، نتيجة انعدام الرسوم الجمركية وتكاليف النقل، مما يجعل المستثمرين الأجانب يضطرون إلى دخول هذه الأسواق عن طريق القيام باستثماراتهم في الدول المضيفة.[4]

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي آثار إيجابية وأخرى سلبية تتمثل فيما يلي:

---

[1] جاسم الصعيدي محمود وعثمان يوسف ردينة، 2007، إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 69-72.

[2] محمد عثمان مختار، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2000-2010)، مقال منشور في مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 4، العدد 11، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، ص 18.

[3] قاسم نايف علوان، 2009، إدارة الاستثمار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 38.

[4] جبلي محمد الأمين، 2016، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلة له: دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر، مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 7، جامعة معسكر، الجزائر، ص 37.

أولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي

تتمثل الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي فيما يلي:

- المساعدة على نقل رؤوس الأموال بين الدول.
- نقل التكنولوجيا بين الدول، وقد شملت عملية نقل التكنولوجيا تقديم منتجات جديدة، تطوير أساليب الإنتاج، تزويد الدول المضيفة بالخبرات والمهارات ونقل الخبرات الإدارية.
- المساهمة في تطوير القطاعات الإنتاجية في الدول المضيفة.[1]
- المساهمة في تنشيط الاقتصاديات المحلية.[2]

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي

تتمثل الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي فيما يلي:

- يدفع الاستثمار الأجنبي الدول المضيفة إلى الاعتماد بشكل كبير على التكنولوجيا الأجنبية والتوقف على محاولات تطوير التكنولوجيا المحلية.[3]
- هجرة المهارات والطاقات والقدرات المحلية نحو شركات الاستثمار الأجنبي، نتيجة ما تقدمه هذه الشركات من إغراءات للعمل معها على شكل حوافز مادية ومالية.
- تصدير الاستثمارات الأجنبية إلى مجتمعات الدول المضيفة أنماطا سلوكية وحضارية، وعادات وتقاليد لا تتماشى مع تلك المجتمعات وعاداتها.
- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد، والذي يترتب عن تغير أسعار صرف العملة الأجنبية.[4]

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي

تتصف أشكال الاستثمارات الأجنبية بالتعدد والتباين من حيث النوع، الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، وذلك بسبب تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات، ويمكن التمييز بين الأشكال التالية من الاستثمار الأجنبي:

الفرع الأول: معيار المدة الزمنية للاستثمار

ينقسم الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار إلى الشكلين التاليين:[5]

---

[1] جبلي محمد الأمين، 2016، أثر الاستثمار الأجنبي على الدول المستقبلة له: دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر

[2] زياد رمضان، 2007، مبادئ الاستثمار، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 36-37.

[3] شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي، 2011، ص 29.

[4] جهاد همام، 2016، إدارة الاستثمار، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 41.

[5] أعميري خالد، 2014-2015، أثر الاستثمار الخاص على التنمية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ص 6.

أولا: الاستثمار الأجنبي قصير المدى:

ويقصد به تحرك رؤوس الأموال لمدة تقل عن سنة واحدة ويمثله الأوراق المالية الكمبيالات وفتح الاعتماد، وهذه الاستثمارات غالبا ما تؤدي إلى دعم العجز في ميزان المدفوعات للدول المضيفة.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي طويل المدى:

ويشمل تحركات رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة، وتشمل هذه الاستثمارات: الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة.

الفرع الثاني: معيار نوعية أو صفة القائم بالاستثمار

يمكن التمييز بين شكلين من الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار، وهما:

أولا: الاستثمار الأجنبي العام:

وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي تقوم به الدول والحكومات الأجنبية، أو المؤسسات والهيئات التابعة لها، أو المؤسسات الدولية والإقليمية، ويأخذ في معظم الأحيان شكل قروض نقدية أو عينية أو كلاهما.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي الخاص:

وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات الأجنبية التي تمثل القطاع الخاص، ويعد هذا النوع من الاستثمار مظهرا من مظاهر النشاط الاقتصادي الحر الذي يؤدي إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.

الفرع الثالث: معيار أسلوب إدارة المشروع الاستثماري

تصنف الاستثمارات الأجنبية وفقا لهذا المعيار إلى:

أولا:الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو عبارة عن شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها، ليصبح بذلك للمستثمر تأثير بدرجة ما على مسار المنشأة أو الشركة التي يساهم بها،[1] حيث يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل الموارد المالية، التكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة، كما يمكن للمستثمر الأجنبي من خلال هذا الشكل من الاستثمار المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري والحصول على عائد نقدي،[2] ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها: الاستثمار في المناطق الحرة، الشركات متعددة الجنسيات، الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار المشترك.

[1]. عرفات إبراهيم فياض، 2013، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار البادية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 54.[1]

[2] خالد مصطفى قاسم وعبير محمد علي عبد الخلاق، 2015، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص 132.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويتمثل في شراء أوراق مالية بغرض الحصول على عوائد على المبالغ النقدية التي يتم استثمارها، ويطلق عله أيضا الاستثمار في المحافظ المالية، ولا يهتم المستثمر في تلك المحافظ بشكل مباشر بالأمور المتعلقة بإدارة المشروع، فهذا النوع من الاستثمار يسمح لصاحبه بالحصول على أموال نقدية دون أن يمتلك جزء من المشروع أو كله، كما لا يحق له إدارة المشروع واتخاذ القرارات،[1] وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أحد الأشكال التالية:[2]

1. الترخيص أو حقوق الامتياز:

يعتبر الامتياز أو استخدام العلامات التجارية أحد الأساليب التي تمكن الشركة الأجنبية من نقل إنتاجها من النطاق المحلي بالدولة الأم إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى أي استثمار، بحيث تقوم الشركة الأجنبية بعقد اتفاق مع مستثمر محلي يتم بمقتضاه التصريح للمستثمر المحلي باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية مقابل قيام الشركة المحلية بدفع عمولة معينة أو نسبة محددة من الأرباح.

2. الاستثمار في الأوراق المالية:

يعتبر الاستثمار في الأوراق المالية من القنوات المهمة في حشد المدخرات واجتذاب رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية، ويكون الاستثمار في الأوراق المالية بالأسهم والسندات، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار مهم بالنسبة للشركات الأجنبية كونه يساعد هذه الأخيرة للتقدم نحو الاستثمار المباشر.

3. تسليم المفتاح:

في هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي غير المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بإبرام عقد مع المستثمر المحلي لإقامة مشروع استثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى المستثمر المحلي (الوطني) الذي يقدم بدوره بدفع أتعاب المستثمر الأجنبي مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع، طرق تشغيله، صيانته، إدارته وتدريب العاملين فيه.[3]

4. عقود الوكالة:

يعد أحد أشكال الاستثمار الأجنبي في مجال التصدير والتسويق، وعقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها أحد الطرفين بتوظيف الطرف الثاني لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي، ويتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة مبرمة ويبقى مجرد وسيط أو ممثل، حيث يحتفظ بملكية السلع إلى أن تكتمل المبادلة،

[1] خالد مصطفى قاسم وعبير محمد علي عبد الخلاق، 2015، ص 139.

[2] أعميري خالد، 2014-2015، ص 10.

[3] عرفات إبراهيم فياض، 2013، ص ص 62-64.

ويمكن أن تشمل عقود الوكالة الخدمات أيضا، كما أن قوانين بعض البلدان المضيفة تقتضي أن يكون للشركة الأجنبية العاملة وكيل فيها.

5.عقود الإدارة:

وهي عبارة عن اتفاق يلتزم بموجبه المستثمر الأجنبي بإدارة المشروع الاستثماري وتشغيله بعد إنجازه في الدولة المضيفة بموجب عقد متفق عليه مع المستثمر المحلي مقابل أجر أو نسبة من الأرباح.

❖ **المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر**

يتمايز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، من حيث المبدأ من خلال بعدين أحدهما إداري؛ أي من خلال درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما، والثاني زمني المتمثل في الأفق الاستثماري القصير أو الطويل المدى، ويضيف البعض على أن الاختلافات في دوافع الاستثمار لكلا النوعين توضح الفرق الرئيسي بينهما، فالدافع للقيام بالاستثمار الأجنبي غير المباشر هو المشاركة في إيرادات المشاريع المحلية من خلال مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي له هو سهولة تحويل رؤوس الأموال إلى البلد الأم، وفيما يلي سوف نبرز أوجه التشابه والاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

أ. أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

تتمثل أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فيما يلي:[1]

- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر كلاهما ظاهرتان تحكمهما السوق العالمية، حيث لكل شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي إجراءاته ومستنداته في تنفيذ عملية الاستثمار.

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر قد وجدا جنبا إلى جنب منذ فترة طويلة، وتختلف نسبة كل منهما باختلاف الدول والفترات، إذا كان القياس بالتدفق الداخل والخارج فإنهما يمثلان تدفقا مستمرا كصيغة مضمونها الداخل والخارج، والعلاقة فيما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر أنهما يستخدمان هذه الصيغة، وهي الداخل والخارج عبر الزمن.

- لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر مدخل خاص لمعالجته، فالاستثمار غير المباشر يمكن أن ينظر إليه من منظار نظرية التدويل والموجودات المالية، وأن للسوق دور كبير في ذلك الاستثمار، في حين ينظر إلى الاستثمار المباشر من منظور نظرية التدويل ونظرية الشركة متعددة الجنسيات والموجودات الثابتة.

[1] بيري نورة، 2015- 2016، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الفترة 1996-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، ص ص 11-14.

- يتضمن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر تحويل لرأس المال، ويهدف كل منهما إلى تطوير الاقتصاد العالمي.

ب. أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يمكن إبراز أوجه الاختلاف بين أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): أوجه الاختلاف بين أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

المعيار	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
التنفيذ	من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتستند قراراتها على اقتناص الفرص المتاحة وفق منظور استراتيجي وأخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار، وخاصة السياسية والاقتصادية في البلد المضيف.	من خلال الأفراد والمؤسسات المستثمرة في البنوك أو وسطاء السوق، وهذا الاستثمار يذهب مباشرة إلى مستلميه من مصدري الأسهم أو بائعيها، وهكذا فإن طرق تشغيل المبالغ النقدية تلك قد تكون إنتاجية أو ربما غير إنتاجية، وتبقى الاعتبارات المالية أساس القيام بهذه الاستثمارات، ويبقى الضمان هو العامل الأهم، وخاصة نوعية الأوراق المالية ودرجة المخاطر.
قابلية التأثير	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل قابلية للتأثر والتقلب من تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر.	تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر أكثر قابلية للتأثر والتقلب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
الملكية	امتلاك كلي أو جزئي للمشروع.	شراء أسهم أو سندات.
معيار المدة	الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل.	الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو استثمار قصير الأجل.
نوعية الاستثمار	الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي.	الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو استثمار مالي.
الهدف	يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بناء علاقة طويلة الأجل.	يهدف الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى بناء علاقة قصيرة الأجل.
درجة تحمل الأرباح والخسائر	الاستثمار الأجنبي المباشر مسئول عن الأرباح والخسائر، والحق في إدارة المشروع.	المستثمر الأجنبي غير المباشر ليس له الحق في الإدارة، ولا يتحمل الخسائر التي تحدث في المشروع.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بيري نورة،2015-2016، ص ص 14-15.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا من مظاهر انفتاح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية للدول، فهو من أشكال الاستثمار المفضلة؛كونه يوفر الموارد المالية اللازمة للقيام بالبرامج الاستثمارية التي تتضمنها مختلف الخطط التنموية في هذه الدول.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام الكثير من الاقتصاديين منذ منتصف القرن العشرين، والذين قدموا تعاريف مختلفة له فيما يلي عرض لبعضهما، بالإضافة إلى تباين أهميته.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف نذكر منها:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو عبارة عن إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء كان نشاطها إنتاجيا أو خدماتيا.[1]

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**هو عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها لشركة أخرى على ألا تقل نسبة التملك في الخارج عن نسبة 10%.[2]

- **تعريف صندوق النقد الدولي:** الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار الأجنبي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والشركة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: قيام شخص طبيعي أو معنوي بالاستثمار في بلد خارج بلده الأصلي، والذي يكون في شكل ملكية كاملة أو جزئية لموجودات شركة معينة بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 233.

[2] عمر عبد الهادي سليمان، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص 2.

[3] داودي محمد، 2011-2012، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 13.

- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا في شكل توسعات جديدة من مدخلات رأس المال، وكذا يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب الموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة.

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة.[1]

- يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية للمجتمع.

- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تعتمد عليها الدول لتعديل الوضع الاقتصادي، وتطوير المنشآت وتوسيعها.[2]

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال، والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة، مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.

- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم، وزيادة قدراتهم الإنتاجية وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة، والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية.[3]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد دفع الاهتمام المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من الاقتصاديين إلى وضع نظريات تشرح هذه الظاهرة المتزايدة الاهتمام، وفيما يلي عرض لأبرز هذه النظريات:

الفرع الأول: النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

---

[1] داودي محمد، 2011-2012، ص 49.

[2] نزاري رفيق، 2007-2008، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 20.

[3] بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، ص 7.

أولا: النظرية الكلاسيكية:

تنطلق النظرية الكلاسيكية من فكرة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والمنافسة التامة في السوق، وعدم وجود عوائق في حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، وحسب رواد هذه النظرية فإن التفاوت في العوائد بين البلدان هو الذي يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في الخارج، أما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول أي انتقال لرأس المال عبر الدول، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبذلك يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بالندرة النسبية، ومن أهم العوامل التي تفسر هذه الحركة تلك المرتبطة برغبة الشركات في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل والإنتاج بين الدول، وبصورة خاصة فإن الفوارق في تكلفة العمل أو معدل استغلال قوة العمل بين الدول والمجتمعات تمثل أحد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلاد ذات التكلفة المنخفضة، إلا أنه رغم إسهامات هذه النظرية وجهت لها عدة انتقادات من أبرزها تناقض هذه النظرية مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل الدول المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي التي تتقارب فيها المستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال. [1]

ثانيا: نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهر النموذج الاحتكاري على يد المفكر الاقتصادي هايمر، والذي أشار إلى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، وأن الشركات متعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، حيث تمكن تلك الميزات الشركات الأجنبية من المنافسة، والحصول على عائد أعلى من ذلك الذي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي،[2]وقد تم تطوير هذا المنهج من طرف المفكر الاقتصادي كافس حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربعة عوامل، وهي:[3]

- **ميزة تكلفة رأس المال:** عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء كانت عالمية أو محلية، ولهذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل.

[1] عدنان داود محمد العذارى، 2016، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 61-62.

[2] نورية عبد محمد، 2012، ص 62.

[3] عدنان داود محمد العذارى، 2016، ص 64-65.

- **ميزة تنويع المنتجات:** تتميز هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها التي تستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الكبيرة.

- **ميزة تقدم البحث العلمي:** تتميز الشركات الاحتكارية بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث والتطوير، فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات الأخرى.

- **الوفرات الاقتصادية:** تتميز الشركات الاحتكارية بإمكانية الاستفادة من الوفرات الاقتصادية مع كبر حجمها، من خلال تطبيق طرق تنظيمية متطورة، وإمكانية الحصول على أسعار الجملة كلما كبر حجم المبادلات، وتؤدي الاستفادة من الوفرات الاقتصادية إلى خفض التكاليف، كما تمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في الدولة المضيفة، فكلما زادت موانع الدخول زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة، ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع.

وقد تعرضت هذه النظرية رغم إسهاماتها لانتقادات عدة أهمها:[1]

- لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية وحده لقيام الشركات بالاستثمار في الخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، القيود المفروضة على التجارة الدولية، بالإضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- لم تقم هذه النظرية بتفسير للقيام بعمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة التي لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة الأبحاث والدراسات أمكن التوصل إلى نظريات حديثة تحاول تفسير ما قد تكون النظريات الكلاسيكية عجزت عن تفسيره، من أهم هذه النظريات نذكر ما يلي:

أولا:نظرية دورة حياة المنتج في الأعمال الدولية:

يعد البروفيسور رايموند فيرنون من جامعة هارفارد الأمريكية صاحب نظرية دورة حياة السلعة، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، وبخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية الجاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال؛ أي أن هذه السلع تستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج

[1] نورية عبد محمد، 2012، ص 72.

وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة،[1] وتقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن كل سلعة من السلع التي قد تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية، من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال)، حيث تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو بأخرى، ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها، وهي على النحو التالي:[2]

- **مرحلة الإنتاج(الظهور) والبيع في السوق المحلي:** عندما تقرر الشركة إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها إلى الخارج، فالكمية الأولى المنتجة من السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء، ويبقى عرض هذه السلعة محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وعند إنتاج كمية أخرى من السلعة يتم التغلب على بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

- **مرحلة التصدير:** تتميز هذه المرحلة بنمو وتطور الطلب في الأسواق المتقدمة والنامية منها، مما يشكل حافزا للتصدير ومن ثم زيادة المبيعات في الخارج، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تطوير وسائل الإنتاج وتوسيع أنشطتهم، وهو ما يؤدي إلى ظهور منافسين جدد، مما يستلزم إجراء تعديلات على نوعية المنتجات وحجمها.

- **مرحلة النضج والاستثمار:** تتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها، وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محليين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة، وقد يترتب عن هذا الوضع فرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين، وهنا تكون الشركة أما خيار واحد هو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدولة لتموين السوق من الداخل.

- **مرحلة الانحدار والتدهور:** في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للمنتج الذي يعمل على دعم موقعه في السوق، من خلال العمل على تخفيض تكاليف السلع خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما يحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى

[1] علي عباس، 2007، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 151.

[2] بيري نورة، 2015-2016، ص ص 129-130.

أسواقها، فضلا عن القيام بإجراءات دفاعية مثل: إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة حجمها، ألوانها وأسعرها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، مع العمل في الوقت ذاته على اختراع سلعة جديدة تحتكر من خلالها الأسواق، وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية.[1]

الشكل رقم (01): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

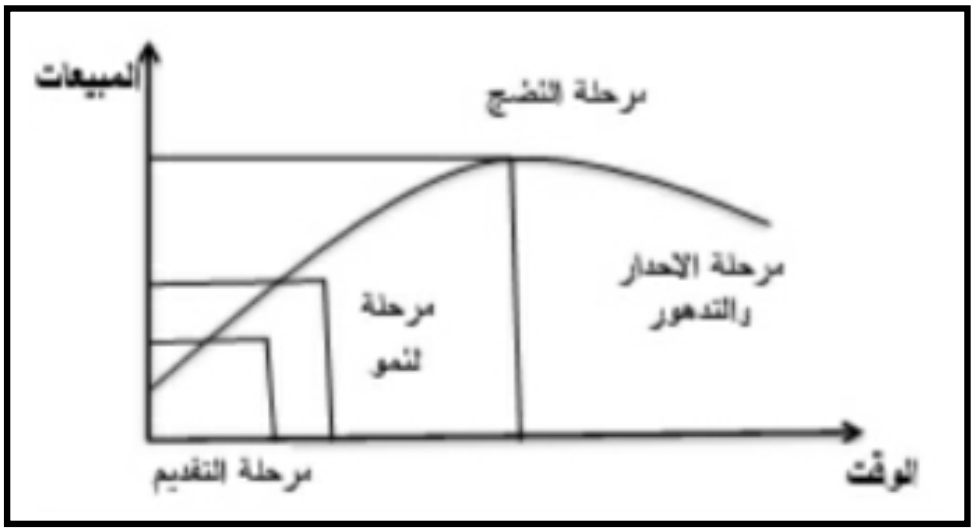

المصدر: علي عباس، 2007، ص 154.

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من أهمها ما يلي:

- اهتمام هذه النظرية بالاستثمار في المنتجات الجديدة فقط، إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسير مقبول لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.[2]

- وجود بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية، كما أن الاستثمار في قطاعات أخرى كقطاعي النفط والسياحة قد يبدأ في الدول المضيفة وليس في البلد الأصلي للمستثمر الأجنبي.[3]

[1] علي عباس، 2007، ص 153.

[2] مصباح بلقاسم، 2005-2006، أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 13.

[3] نورية عبد محمد، 2012، ص 73.

ثانيا: نظرية احتكار القلة:

حسب هذه النظرية فإن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أسواق احتكار القلة؛ كون هذه الأسواق تقسم بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة وتمنع المنافسة الاحتكارية أي شركة تنمو عن طريق المضاربة السعرية، وبذلك فإن الشركات تسعى إلى تعزيز فرصتها للنمو عن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها، مما يعزز المستوى لربحيتها، ويتضح مما سبق أن الهدف الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات هو النمو، فتحاول كل شركة أن تنمو بشكل أسرع من بقية الشركات، إذ أن نسبة النمو تحدد حجمها ونصيبها في السوق الاحتكارية الذي يؤدي إلى تحديد قوتها وسيطرتها على السوق؛ أي أن هذه الشركات تسلك سلوكا هجوميا غير مرتبط بضغوط السوق الاحتكارية للاستثمار في الخارج، فتعمل الشركات الكبيرة على نقل جزء متزايد من استثماراتها الجديدة إلى الخارج، مما ينقل الطابع الاحتكاري إلى السوق العالمية.

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات كتجاهلها الإغراءات المتاحة في السوق الأجنبية، وإهمالها لجوء الشركات الصغرى والعاملة في سوق تنافسية للاستثمار في الخارج، ومن ثم أهملت المنافسة الدولية، وبالتالي فإن هذا التفسير يركز على العوامل المرتبطة بالسلوك الاحتكاري أكثر من العوامل التي تنبع من المنافسة في سوق احتكار القلة.[1]

ثالثا: نظرية عدم كمال السوق:

قامت هذه النظرية على فكرة أن المنافسة تعتبر أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق، فهذا يؤدي بها إلى الزوال، وتفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال؛ أي أن توفر بعض القدرات أو جانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات كالموارد المالية، التكنولوجيا، المهارات الإدارية وغيرها من الموارد مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، أو بمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا، إنتاجيا، ماليا أو إداريا، سيكون أحد المحفزات والدوافع الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية، بالإضافة إلى ما سبق تفترض هذه النظرية النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات، ففي حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، وبالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة فيها، حيث توجد

[1] عدنان داود محمد العذاري، 2016، ص ص 67-68.

الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق.

أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل فيما يلي:

- عدم واقعية الافتراض القائل بإدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج.
- عدم تقديم هذه النظرية أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركة المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.
- مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف مرتبطة بالاستثمار المباشر أو غير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية والتجارية، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.[1]

رابعا:نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتواءم وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات لا يتحقق بمجرد عدم تكافئ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية والمضيفة، حيث أن نجاح الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على الرقابة التي تمارسها الدول النامية، أو ما تفرضه من شروط وقوانين على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة، والمقصود بالحماية في هذه النظرية كل الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة.

وتقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا ما استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة

[1] العبادي محسن، 2016، الاستثمار بالعملات الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 63-70.

أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة، بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، أما الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فنوجزها فيما يلي:

- عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، نظرا لوجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة، والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها.

- تركيز هذه النظرية على الميزة الاحتكارية العالمية وإهمالها المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تمليها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.[1]

خامسا: نظرية الموقع:

ركزت نظرية الموقع على اختيار الدولة المضيفة التي ستكون محلا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها ركزت على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات للشركات المتعددة الجنسيات، والمرتبطة بالعرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة، فضلا عن العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، وذلك على النحو التالي:

- العوامل التسويقية: كدرجة المنافسة، منافذ التنويع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين واحتمالات التصدير لدولة أخرى وغيرها.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف: كالقرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر اليد العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال وانخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الإنتاجية الأخرى.

- الإجراءات الجنائية (ضوابط التجارة الخارجية): كالتعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير وغيرها.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: كالاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

[1] سعدي هند، 2016-2017، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 28.

- عوامل أخرى: كالأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج وإمكانية التجنب أو التهرب الضريبي وغيرها.[1]

سادسا: نظرية الموقع المعدلة:

تضيف نظرية الموقع المعدلة بعض المحددات التي تأثر على الاستثمارات الأجنبية، حيث قدم هذه النظرية روبوركوسيموندإذ اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، وهي:[2]

- العوامل الشرطية: وتتمثل في خصائص المنتج والعلاقات الدولية للدول المضيفة.
- العوامل الدافعة: تتمثل في الخصائص المميزة للشركة ومركز الشركة التنافسي.
- العوامل الحاكمة: وتتمثل في الخصائص المميزة للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل في إشارتها إلى التكافؤ في العوامل التي قد تكون بمثابة عوائق وعراقيل، أو تكون بمثابة دوافع وحواجز للشركات المتعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة مع انحصار العوامل الدفاعية للاستثمار الأجنبي في الضمانات والحوافز، زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم لتشجيع شركاتها المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها.[3]

المطلب الثالث: أسباب آثار وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عديدة، كما توجد عدة أسباب لقيام هذا النوع من الاستثمار، وكذا يترتب عن هذا الاستثمار عدة آثار إيجابية وأخرى سلبية، وهو ما نوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي عدة أسباب بالنسبة للدول المضيفة وكذا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وفيما يلي عرض لها:

---

[1] سحنون فاروق، 2009-2010، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 27.

[2] بن عباس حمودي، 2011-2012، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، ص 77.

[3] بلقاسم أمحمد، 2012-2013، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، ص 118.

أولا: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

للدول المضيفة عدة أسباب تدفعها لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:[1]

- تأمين مصادر سلعية يحتاجها الاقتصاد الوطني ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية، أو يخشى ارتفاع أسعارها في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكوين سلع إستراتيجية.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارية الخارجية.
- الحصول على مصدر للتمويل طويل الأجل.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالي مواكبة التطورات، تحديث أسلوب الإنتاج وتقديم الخدمات وغيرها.
- تخفيض نسبة البطالة، من خلال السماح للمستثمرين الأجانب بالقيام بالمشاريع الإنتاجية المختلفة.

ثانيا: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

تتمثل أهم الأسباب التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدول المضيفة فيما يلي:[2]

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها، لأجل استخدامها في صناعته.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجاته لتسويق الفائض من السلع المنتجة.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدولة المستثمر فيها، حيث أن أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدولة الأم، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدولة الأم.
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.
- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.

---

[1] نعيمة أوعيل، 2016، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر من الفترة(1998-2005)، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الجزائر، ص 55.

[2] شناق حنان، 2008-2009، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص 67-68.

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية وأخرى سلبية يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[1]

- الحصول على مصادر التمويل: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما بديلا لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، والضرورية لتنفيذ أي برنامج تنموي.

- نقل التكنولوجيا: توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التكنولوجيا للدول المضيفة، من خلال جلب الأشخاص الأكفاء والخبراء والقيام بدورات تكوينية للموظفين.

- خلق فرص العمل: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة البطالة، من خلال خلق فرص جديدة للعمل،الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي ومن ثم الدخل الفردي، وتحسين القدرة الشرائية، وبالتالي تشجيع الاستهلاك.

- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال فتح الأسواق العالمية لمنتجات الشركات الأجنبية في الدول المضيفة.

- التخفيض من حدة الاحتكار الوطني: تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية يساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.

- زيادة الاستهلاك: فقيام المستثمرين الأجانب بتنفيذ مشاريعهم في الدول المضيفة يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفر العديد من السلع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي إلى نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المضيفة للاستثمارات الأجنبية.

- تحقيق التنمية الاقتصادية: فالحصول على مصادر التمويل، نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل، تحسين وضعية ميزان المدفوعات والتخفيف من حدة الاحتكار الدولي كلها عوامل تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد المضيف.

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[2]

---

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، 2007، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، ص ص 478-502.

[2] خالد راغب الخطيب، 2012، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البادية للنشر والتوزيع، ص ص 223-224.

-تحويل الأرباح إلى الخارج: يمكن الاستدلال على مدى ضخامة الأرباح المحولة إلى الخارج إذا ما تم أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار .

- حجم أرصدة رؤوس الأموال التي تستثمرها الدول المتقدمة في الدول النامية.
- ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الاستثمارات الموجودة في الدول النامية.
- ارتفاع معدلات الأرباح التي تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.
- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا: عادة ما يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل مدفوعات باهظة مقابل استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص الفنية، وكذلك المرتبات المرتفعة للخبراء والفنيين الأجانب المرافقين للمشروع.
- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية: عادة ما تلجا البلدان النامية في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن لتلك الدولة استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية.
- ارتفاع معدلات التضخم: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق سلع جديدة، وكنتيجة لضعف مرونة الإنتاج في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الطلب على هذه السلع، مما يؤدي على حدوث اختلال وارتفاع معدل التضخم.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال يمكن إبرازها فيما يلي:

أولا: الاستثمار المشترك:

وهو الاستثمار الذي يقوم به أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع، العلامات التجارية وغيرها من الموارد، وينطوي الاستثمار المشترك على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه، ويعد الاستثمار الأجنبي المشترك من أكثر الأشكال تفضيلا وقبولا لدى الدول النامية لأسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي، والرغبة في

استقلالها عن الدول المتقدمة، ويتيح لها قدرا من التحكم والرقابة على كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع الاستثماري.[1]

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

نتيجة التقدم التكنولوجي والعلمي الذي عرفته الدول الغربية ظهر هذا النوع من الاستثمارات التي يكون فيها المستثمر الأجنبي هو المشرف والقائم بإدارة المشروع لكونه يمتلك مجموع رأس مال الشركة أو المشروع الاستثماري، ويعتبر من الأنواع المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بإنشاء فروع لها للقيام بنشاط إنتاجي تسويقي أو خدماتي بالدولة المضيفة، والتي لا تحبذ أغلبيتها الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي؛ بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، ونتيجة الصراع الدائم بين المستثمر الأجنبي في شكل شركات الاستثمار الأجنبي والدول المضيفة، وتعارض المصالح بين الطرفين في تحقيق مكاسب محددة مقابل ما يقدمانه من مزايا ومنافع، بحيث تقدم الدولة المضيفة مجموعة من الحوافز لأجل الحصول على ما يقابلها من تنمية اقتصادية في المدى القريب وتنمية اجتماعية في المدى البعيد، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي في شكل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر فيقدم مجموعة من الموارد المالية والتكنولوجية والفنية للاستفادة من الحوافز المقدمة قصد تعظيم الربح وفتح أسواق جديدة.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة درجة المنافسة بين الدول النامية والمتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية أدت إلى التصريح بالتملك المطلق للمستثمر الأجنبي للمشروعات الاقتصادية كوسيلة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لما توفره من حرية الإشراف والإدارة في التسيير لدى شركات الاستثمار الأجنبي، وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات.

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين وتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي أيضا الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، تدفق العمليات، طرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية وغيرها في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع، وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.[3]

---

[1] رائد شحدة محمد الدودة، 2010، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة(1995-2007)، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، ص 3.

[2] بلقاسم أمحمد، 2012-2013، ص ص 105-106.

[3] بن عباس حمودي، 2011-2012، ص 21.

رابعا: الشركات المتعددة الجنسيات:

يقصد بالشركات المتعددة الجنسيات تلك الشركات التي تزاول نشاطها عبر الحدود، وتمتلك فروعا لها في دول أخرى، وتوجد غالبية هذه الشركات في بعض الدول المتقدمة كاليابان، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا،[1]وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدة خصائص منها:[2]

- خضوع الشركات المتعددة الجنسيات إلى حد كبير لقدر موحد من الرقابة المباشرة من الإدارة العليا المتواجدة بالمركز الرئيسي.
- ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في عدد من الأسواق المتباينة جغرافيا.
- توفر قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين مساهمات رؤوس الأموال لهذه المجموعة من الشركات المكونة للشركة المتعددة الجنسيات.
- ممارسة أغلبية الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في سوق يمتاز في الغالب باحتكار القلة؛ أي أنها لا تمارس نشاطها في سوق تنافسية.

وتتمثل أشكال الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:[3]

- شركة تابعة: عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 50% من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- شركة مساهمة: عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 10% من وأقل من 50% من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- شركة منتسبة: عندما تراقب الشركة الأم 10% كحد أدنى من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- الفرع: وهو شركة غير مساهمة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

خامسا: الاستثمار في المناطق الحرة:

المناطق الحرة هي مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع (الاستيراد والتصدير وتخزين ومعالجة البائع)، التصنيع الخدمات بدون رسوم أو ضرائب جمركية أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية، والهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة

[1] شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي، 2011، ص 30.

[2] بن داويه وهيبة، 2004-2005، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 21.

[3] جمال بلخباط، 2014-2015، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، ص 31.

للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال منع المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات[1]، ومن تلك الحوافز ما يلي: [2]

- عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة ستصدر للخارج.
- وجود نص بالاتفاق على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة.
- إعفاء دخل الشركات من الضرائب.
- تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة، وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.
- حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة، وحرية المشاريع الأجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية.
- انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع على الحدود وقريبة من طرق المواصلات والموانئ.

[1] محمد قاسم خصاونة، 2010، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص 19.

[2] هند سعدي، 2016-2017، ص 18.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل مختلف الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا بديلا لدعم الموارد المحلية، وزيادة تراكم رأس المال الحقيقي الذي ينعكس إيجابا على اقتصادياتها، وذلك من خلال توفير عدة عوامل تساعد على جذب هذا الشكل من الاستثمار وتحدد وجهته، والتي يتم التطرق إليها في هذا المبحث نظرا لأهميتها في توفير المناخ الاستثماري الملائم الجاذب للمستثمرين الأجانب.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار تأثيره

تنطوي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من العوامل التي تحكم وتؤثر بشكل كبير على اتجاهات تدفقات هذا النوع من الاستثمارات، حيث ترتبط محددات المستثمر الأجنبي والدولة الأم بعوامل تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمستثمر الأجنبي

تتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:[1]

أولا: سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر.

ثانيا: معدل العائد على الاستثمار:

يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار.

ثالثا: تكاليف الإنتاج:

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم يعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة وغيرها.

رابعا: القدرات التسويقية والتكنولوجية:

إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن

[1] جابر سطحي، 2017-2018، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 13-14.

امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة يمكنها من دخول الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة الأم

من بين المحددات التي تدفع بالمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدولة الأم على الدولة المضيفة ما يلي:[1]

أولا: ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الأم:

تتجه الشركات التي تواجه حالة منافسة شديدة في دولها الأصلية بشكل يؤثر على أرباحها ونموها إلى الاستثمار في الخارج، وهذا حتى تخفض من ضغوط المنافسة السائدة مع الشركات الأخرى في الدولة الأم.

ثانيا: تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة الأم:

إن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وحالة الركود في الدولة الأم تعتبر من العوامل الدافعة للشركات من اجل الاستثمار خارج دولها الأصلية، وذلك بحثا عن فرص تمكنها من تحقيق عوائد مرتفعة مدفوعة بمعدلات النمو، وما يرافقها من حالات الرواج الاقتصادي،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها.

ثالثا: الارتفاع النسبي لتكاليف النتاج في الدولة الأم مقارنة بالدولة المضيفة للاستثمارات:

يتجه المستثمرون الأجانب للاستثمار في الخارج عندما تكون تكلفة النتاج منخفضة بالمقارنة مع الدولة الأم، وهو ما يفسر الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة.

رابعا: ارتفاع أسعار العملة في الدولة الأم مقارنة بالعملات الأجنبية:

يؤدي ارتفاع سعر العملة في الدولة الأم إلى ارتفاع أسعار تصدير منتجات الشركات الموجودة فيها، وهو ما يدفعها إلى الاستثمار في الخارج من أجل خفض تكلفة الإنتاج المرتبطة بارتفاع سعر العملة في الدولة الأم.

خامسا: وجود علاقة تبعية اقتصادية بين الدولة الأم والدول المضيفة للاستثمارات:

تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول التي ترتبط بعلاقة تبعية اقتصادية مع الدولة الأم لهذه الاستثمارات، وتتضح التبعية الاقتصادية من خلال التبعية في الاقتراض، التجارة الخارجية والتكنولوجيا بالإضافة على حجم المساعدات التي تقدمها الدولة الأم للمستثمرين الأجانب للدولة المضيفة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية جيدة.

سابعا: الدافع السياسي:

تقوم الدولة الأم للمستثمر الأجنبي بتشجيع انتقال الاستثمارات الأجنبية نحو بعض الدول الأخرى بدافع المساعدة باعتبارها دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهو الملاحظ من

[1] هند سعدي، 2016-2017، ص 35-36.

خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة على هذه الدول.

الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة

تتمثل أهم المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتعلقة بالدولة المضيفة فيما يلي:[1]

أولا: المحددات السياسية:

يقصد بالمحددات السياسية تلك العوامل ذات البعد السياسي، والتي تشكل في مجملها محيطا محفزا للاستثمار أو غير محفز له، فكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار وعدم وجود مخاطر الحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي، أما إذا تميز النظام السياسي بعدم وجود الديمقراطية والاستقرار ووجود مخاطر الحروب كلما كان ذلك مثبطا للاستثمار الأجنبي، ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي الحروب الأهلية المسلحة والثورات الشعبية المناهضة للأنظمة الحاكمة، بالإضافة إلى التغيير المستمر في حكومات الدول المضيفة حتى وإن كان بشكل ديمقراطي، لأن ذلك يصاحبه تغيير في مراكز اتخاذ القرار، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: المحددات التشريعية والتنظيمية:

تؤثر المحددات التشريعية والتنظيمية على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تنظيم وتحفيز هذا النوع من الاستثمارات، فوجود قانون استثمار موحد واضح يعطي للمستثمر الأجنبي الضمانات الكافية من عدم المصادرة والحرية في تحويل الأرباح، وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، مما يساعد على جذب الشركات الأجنبية، كما تأثر البيئة التنظيمية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار متميزا بسهولة الإجراءات ووضوحها وتبسيط قواعد الموافقة عليه وعدم تفشي البيروقراطية والفساد، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا: المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة عند اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر والركيزة الأساسية لجذبه [2]،وتتمثل أهم المحددات الاقتصادية في:

1. **حجم السوق:**

يعد حجم السوق أحد المتغيرات المهمة التي تؤثر في تحديد الاستثمارات الأجنبية وذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم، فعندما يكون حجم السوق كبيرا فهذا يعني أنه بحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة لتغطية متطلباته الأولية، وهنا تنخفض التكاليف الإنتاجية إلى حدها الأدنى،

[1] جابر سطحي،2017-2018، ص 17.

[2] عدنان مناتي صالح، 2013، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، العراق، ص 362.

وتزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية، مما يزيد من الأرباح المتحققة من المشروع، وبالتالي فإن الحكومة ستتبع سياسة توسعية من شأنها تحفيز النشاط الاستثماري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. [1]

2. البنية التحتية:

وهي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطارا دعما هيكليا كالطرق ووسائل النقل والمواصلات، فالحياة الاقتصادية بمختلف أنشطتها وبجميع مراحلها لا تتم إلا في وجود بنية تحتية أساسا، وقد أصبحت جودة وكفاءة الاقتصاد لبلد ما مرتبطة بجودة البنية التحتية له،[2]وعليه فالبنية التحتية تعد في أغلب الحالات من بين المحددات الداخلية الأولى التي يتفقدها المستثمر الأجنبي قبل الاستثمار في دولة ما، وذلك لارتباط أنشطته وجودة إتمام العمليات بوجود وجودة البنية التحتية في الدولة المضيفة.

3. **معدل النمو الاقتصادي:**

إن تحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة، ويرجع التدفق المتزايد للاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأكثر تقدما إلى حد كبير إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول، حيث توجد علاقة ارتباطيه قوية بين معدل النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي للمجتمع، فكلما كان معدل النمو مرتفعا فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، مما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع الأسواق الداخلية بها، وعليه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الاقتصادي.[3]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعتها

إن قرار الاستثمار في أي دولة ما لا يعود لصاحب المشروع وحده ولا إلى الدولة المضيفة وحدها، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات يمكن تصنيفها حسب طبيعتها إلى:[4]

---

[1] يسعد حكيمة، 2008-2009، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 2، الجزائر، ص 29.

[2] حاكمي بوحفص وبرادعي إبراهيم الخليل، 2017، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2005-2015)، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 1، جامعة وهران، الجزائر، ص 407.

[3] خاطر اسمهان، 2012-2013، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 86.

[4] بونقاب مختار وزواويد لزهاري، 2018، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كسبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مقال منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 109.

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

يمكن القول إن المحددات الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري، ومن أهم هذه المحددات ما يلي:

أولا: **توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة:**

تبحث معظم الشركات المتعددة الجنسيات عن الاستقرار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات الناشئة مثل دول جنوب شرق أسيا.

ثانيا: مدى توفر البنية التحتية الملائمة:

يعد توفر البنية التحتية كالطرق ووسائل النقل والمواصلات عاملا مشجعا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ثالثا: استقرار معدل سعر الصرف:

إن الشركات المتعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد عدة دراسات من أهمها تلك التي قام بها الاقتصادي كوفس، فقد أوضحت أن هناك ارتباطا سلبيا بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا؛ أي انه إذا ارتفع سعر صرف بلد ما يزيد تدفق الاستثمارات الأجنبية لديه.

رابعا: معدلات التضخم:

لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات تسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى أهمية كبيرة من طرف المستثمر الأجنبي، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم إذا تجاوزات معدلات التضخم 10% سنويا في الدول المضيفة، بالإضافة إلى عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري. [2]

خامسا: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف.

---

[1] بغداد بنين وآخرون، 2018، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2016)، مقال منشور في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،المجلد 1، عدد خاص، جامعة الوادي، الجزائر، ص 125.

[2] لوعيل بلال، 2014، محددات الاستثمارات الأجنبية العربية الجزائرية خلال الفترة(1995-2011)، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 200-201.

سادسا: توفر المناطق الحرة:

للمناطق الحرة فوائد تستفيد منها الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، فوجود هذه المناطق يسمح للمستثمر بالاستفادة من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة، وعليه فوجود المناطق الحرة يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

سابعا:استقرار السياسات الاقتصادية ووضوحها:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مشجعة للاستثمار، والتمتع بالاستقرار والثبات يعد من العناصر الأساسية لتشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات إيجابية لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتماماتها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، والتي تعد من المتطلبات الأساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري.[2]

ثامنا: الحوافز التمويلية:

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي للدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.[3]

الفرع الثاني: المحددات السياسية

تتعلق المحددات السياسية أساسا بمدى توفر الاستقرار السياسي، والذي نعني به توفر الأمن والطمأنينة، ويؤثر المناخ السياسي في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال، فالمستثمر الأجنبي غالبا لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية، وقد يصبح الأمر مكلفا في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحته الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات، إلا أن ذلك لا يعني أن المستثمر لا يستثمر في الدول غير المستقرة سياسيا، فهو يقدم على ذلك إذا كان الربح كبيرا أو مجزيا بصورة غير عادية.

---

[1] زمال فيصل وبقة الشريف، 2018، ص ص 249-250.

[2] منور او سرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، الجزائر، ص 117.

[3] جباري شوقي، 2014-2015، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 83.

الفرع الثالث: المحددات القانونية

تتعلق المحددات القانونية بوجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار، وتعد من العوامل التي تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتضمن الدول وجود إطار تشريعي من خلال: [1]

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح الاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية الاستثمار.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر التي تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج، وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.[2]

- أن يكفل التشريع الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية للمستثمر.[3]

الفرع الرابع: المحددات الاجتماعية والثقافية

عادة ما يركز المستثمرون الأجانب على البعد الاجتماعي للبلدان المضيفة، وذلك بمعرفة مثلا: نمط المعيشة، التعليم، الصحة، معدل الفقر، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات والتقاليد، النقابات العمالية (عدد ومدة الإضرابات، معدل الغيابات، مواظبة العمال)، اللغات المستعملة وغيرها، وذلك لكون العوامل الاجتماعية والثقافية من أهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات، وبعبارة أخرى،[4] لكي يتعدى المستثمر الحدود فإنه يحاول دائما فهم نظرة المجتمع وموقعه اتجاه طبيعة تلك الاستثمارات ومصادرها.[5]

الفرع الخامس: المحددات الجغرافية

كثيرا ما تتجه الشركات إلى تحويل إنتاجها نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن، أو بسبب وجود تشابه ثقافة البلدين، كما أن الموقع المتميز

[1] سعيدي يحيا، 2006-2007، ص 111.

[2] بلقاسم مصباح، 2005-2006، ص ص 17-18.

[3] بن بريكة فاطمة الزهراء، 2012-2013، دور الاتفاقيات الثنائية في ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، ص 31.

[4] مجاهد هواري، 2012-2013، ص ص 34-35.

[5] جباري شوقي، 2014-2015، ص 83.

للدولة وذلك كمركز جغرافي بين الأسواق الرئيسية يمكن أن يوفر للدولة ميزة تنافسية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن أهمية هذه الحدود تتلاشى شيئا فشيئا.[1]

[1] بوراس وسيلة، 2012-2013، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 69-70.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لدوره الهام والحيوي في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والمساهمة في تراكم رأس المال، بالإضافة إلى رفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين مهاراته، وهو ما جعله محور اهتمام العديد من الاقتصاد الذين تراوحت آرائهم بشأنه بين التباين تارة والتكامل تارة أخرى، وقد أدى تطور آرائهم وأفكارهم إلى وضع العديد من النظريات التي ركزت على دراسة جوانب مختلفة منه.

كما تبين من خلال هذا الفصل أنه للاستثمار الأجنبي أسباب عدة منها ما هو متعلق بالمستثمر الأجنبي، ومنها ما هو متعلق بالدول المضيفة له، والتي تسعى إلى استقطابه من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب عن طريق منح الحوافز والضمانات التي تسهل قدوم المستثمرين الأجانب وإزالة كل القيود والعراقيل التي تحول دون ذلك محاولة في ذلك الاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وتفادي آثاره السلبية.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية

لمحددات الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

تمهيد:

تتزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر يوما بعد يوم، فهو يؤدي دورا أساسيا في المجال الاقتصادي باعتباره عاملا بارزا في الرفع من القدرات الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو والتشغيل، بالإضافة إلى مساهمته في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وتراكم رأس المال، كما يعد أحد أهم المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر البيئة الملائمة بكل خصائصها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المناسبة، والمشجعة على الاستثمار والتي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم والجذاب للنشاط الاستثماري.

في هذا السياق بذلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين المناخ الاستثماري حتى تتمكن من ضمان تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خدمة للتنمية المنشودة، وذلك عن طريق إصدار جملة من القوانين وتقديم الحوافز المالية والتسهيلات التمويلية، إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى ضئيلا ولا يتوافق مع الإمكانيات والمزايا المتعددة التي تتمتع بها، ويرجع ذلك إلى جملة العقبات التي أدت إلى تصنيفها من طرف الهيئات الدولية في المراكز المتأخرة، الأمر الذي يستوجب البحث في أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ولذلك سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته خلال الفترة (1990-2018).

المبحث الثاني: دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

المبحث الثالث: النموذج القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأهميته خلال الفترة (1990-2018)

سعت الجزائر إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه بما يلاءم حاجاتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدرا من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها، وفي هذا المبحث سوف يتم تناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي ومصادرها مع الإشارة إلى توزيعها القطاعي.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة، وفيما يلي توضيح لتدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1990-2018 ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: بمليون الدولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
حجم التدفقات	40	80	30	00	00	00	270	260
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم التدفقات	607	292	280	1113	1065	638	882	1145
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التدفقات	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1697
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018			
حجم التدفقات	1507	-548	1637	1232	1507			

المصدر: بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع

www.unctad.org (consultedon11/06/2020)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990و1992 كانت ضعيفة، في حين عرفت الفترة الممتدة بين سنتي 1993 إلى 1995 غياب

تام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي شاهدتها الجزائر في تلك الفترة كتفاقم أزمة المديونية الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، أما خلال الفترة 1996 إلىَ 1998 فقد سجل تحسنا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت 607 مليون دولار بعد تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عالجت العديد من الاختلالات المتواجدة في الاقتصاد الوطني، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لتشهد بعدها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا خلال سنتي 1999 و 2000،حيث سجل ما قيمته 280 مليون دولار نتيجة الأزمة البترولية، وبعد صدور الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلد (انتهاء العشرية السوداء) وتحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ارتفع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنتي 2001 و2002، لتعرف بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضا سنتي 2003 و2004، لتشهد بعدها التدفقات ابتدءا من سنة 2005 ارتفاعا إلى غاية سنة 2015 التي شهدت تراجعا كبيرا للتدفقات بعد تراجع الإيرادات النفطية باعتبار أن القطاع النفطي يعد القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عرفت بعدها هذه التدفقات تذبذبا خلال الفترة 2016-2018.

المطلب الثاني: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تستقطب الجزائر المستثمرين الأجانب من دول مختلفة نوضحها فيما يلي:

الفرع الأول: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

يمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الوحدة: مليون دولار

الدولة	التكلفة	عدد المشاريع
الصين	3539	10
سنغافورة	3151	3
اسبانيا	2565	10
تركيا	2313	4
ألمانيا	380	7
جنوب إفريقيا	350	1
فرنسا	330	12
سويسرا	330	4
ايطاليا	232	1

المملكة المتحدة	212	2
أخرى	892	28
الإجمالي	14293	82

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على الموقع:

www.iaigc.net (consulted on 10/06/2020)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الصين احتلت الصدارة في مصادر المشاريع الواردة إلى الجزائر بتكلفة قدرت ب 3539 مليون دولار، واحتلت بعدها سنغافورة المرتبة الثانية بتكلفة قدرت ب 3151 مليون دولار، تليها اسبانيا بتكلفة قدرت 2565 مليون دولار، وبعدها تركيا بما يقدر ب 2313 مليون دولار، لتليها باقي الدول ألمانيا جنوب إفريقيا فرنسا سويسرا إيطاليا المملكة المتحدة ودول على الترتيب.

جدول رقم(04): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ما بين 2002 و2017:

المنطقة	عدد المشاريع	المبالغ بمليون دينار	عدد مناصب العمل
أوروبا	472	1148208	78415
منها الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
اسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
افريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
الشركات متعددة الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على الموقع:

www.iaigc.net (consulted on 10/06/2020)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن أوروبا سواء دول الاتحاد الأوروبي وغيرها تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر ب 472 مشروعا منها332 مشروعا تابعا لدول الاتحاد الأوروبي، والتي خلقت أكبر من 78 ألف منصب عمل وذلك لأن الجزائر تعتبر من أهم موردي هذه الدول خاصة من المحروقات وأهم المصدرين لها من المواد الغذائية الصيدلانية وغيرها، ثم تليها الدول العربية في المرتبة الثانية ب 262 مشروعا، مما ساهم في خلق أكثر من 34 ألف منصب عمل، حيث أن هذا العدد يعتبر قليل نوعا ما إذا ما قورنت بنظيرتها الأوروبية، وما يوجد من روابط المتمثلة في العوامل المشتركة في اللغة والدين وغيرها، أما الدول الأسيوية فاحتلت المرتبة الثالثة بعدد فاق عن 110

مشروعا التي خلقت أكثر من 11 ألف منصب عمل وتمثل الصين الجزء الأكبر منه خاصة في مجال الأشغال العمومية.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990-2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بمليار دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5769	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	98441	3.55	1500	1.12

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا غير متساوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(05): أهم القطاعات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات.

www.andi.dz (consulted on 07/08/2020)

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع 558 مشروعا من إجمالي 901 مشروعا بقيمة قدرت ب 205027مليار دينار جزائري، الأمر الذي ساهم في خلق مناصب شغل ب 81413 منصب شغل ويرجع ذلك إلى توفر تكنولوجيا عالية في هّذا القطاع، بالإضافة إلى تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، ويليه قطاع البناء ب 142 مشروعا بقيمة قدرت ب 82593مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالنظر إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة ب 136 مشروعا بقيمة 130980 مليار دينار جزائري ،ثم قطاع النقل ب 26 مشروعا بقيمة 18966 مليار دينار جزائري، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى 13 مشروعا بقيمة 5769 مليار دينار جزائري بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة ب 6 مشاريع بقيمة 13572 مليار دينار جزائري، وهذه المشاريع قليلة وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب سوى 19 مشروعا بقيمة 128234 مليار دينار جزائري، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 2519831 مليار دينار جزائري، نظرا لقلة التحفيزات، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري

يمكن توضيح الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي

يمكن توضيح مدى مساهمة الاستثمار المباشر في التكوين الرأسمالي الذي يقاس حجمه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال بيانات الجدول الموالي:

جدول رقم(06): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر(1990-2018):

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النسبة	0.3	0.7	0.2	00	00	00
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
النسبة	2.3	2.4	4.9	2.5	2.5	8.9
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	7.6	3.9	4.3	5	7	4.9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	5.3	5.3	3.9	4.1	2.3	2.4
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	
النسبة	1.9	-1	3.2	1.8	2.3	

المصدر: الأونتكاد على الموقع:

www.unctad.org/fdiststistics (consulted on 18/08/2020)

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي كانت ضعيفة خلال الفترة 1990 -1995، لتبدأ في الارتفاع بداية من سنة 1996 لتبلغ الذروة سنة 2001 بنسبة تقدر ب 8.9%، أما في السنوات التالية لسنة 2001 فقد لاحظنا تسجيل نسب جيدة ومتذبذبة نوعا ما نظرا لارتفاع العوائد النفطية إلى غاية سنة 2015 التي سجل فيها انخفاض كبير بسبب تدهور أسعار النفط وبعدها عاود في الارتفاع إلى غاية سنة 2018.

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي نعتمد على قياس رصيد الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(07): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015):

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	2.53	3.52	3.40	3.29	3.95
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	3.98	4.14	4.58	5.84	6.39
السنة	2000	2001	2002	2003	2004

القيمة	6.18	8.16	9.78	9.13	8.2
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	7.97	8.64	8.78	8.47	12.56
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	12.12	11.06	11.30	12.07	12.56
السنة	2015				
القيمة	14.80				

المصدر: الأونتكاد على الموقع:

www.unctad.org/fdiststistics (consulted on 18/08/2020)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990 إلى 2001 كانت ضعيفة ومتذبذبة، وذلك نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في تلك الفترة فضلا عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها الجزائر أنداك، وقد بدأت هذه النسبة بالارتفاع بداية من سنة 2002، ويرجع ذلك إلى التحسن النسبي في بيئة الاستثمار وإلى الانتعاش التي شهدته أسواق النفط، واصلت تلك النسبة بالارتفاع إلى غاية سنة 2015.

الفرع الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير فرص العمل

سعت الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغبة منها في خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة، والتي بلغت سنة 1993 نسبة 23.13%، وهو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(08): تطور عدد المشاريع والمناصب التي تم خلقها في إطار الشراكة مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1993-2015):

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
1994-1993	61	4609
1995	17	11696
1996	49	5957
1997	59	5902
1998	51	6378
1999	60	6070
2000	100	2550
2001	43	8747
2015-2002	673	129254

المجموع	1113	181163

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات على الموقع:

www.andi.dz (consulted on 07/08/2020)

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع مناصب العمل في إطار الشراكة مع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1993-2015، حيث شهدت سنة 2000 توظيف أكبر عدد من العمال بنسبة تقارب ربع مجموع عدد مناصب العمل التي خلقها خلال الفترة 1993-2000، وقد شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2015 ارتفاعا في مجموع اليد العاملة، والذي فاق النصف، حيث بلغت نسبته 55.56%،من إجمالي اليد العاملة الموظفة تم توفيرها في قطاع الصناعة، أما قطاع البناء والخدمات فقد وظف تقريبا نفس العدد، أما باقي القطاعات فنسب التوظيف فيها لم تتعدى 3% خلال هذه الفترة، إلا انه رغم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توظيف العمالة الجزائرية تبقى دون المستوى المطلوب.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر منذ الاستقلال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري مناسب، وكذا توفير وتقديم مختلف الضمانات والحوافز لهذا النوع من الاستثمارات، بهدف الاستفادة من مزاياها وإمكانياتها في استغلال المؤهلات والمواد التي تتوفر عليها الجزائر في تطوير اقتصادها.

المطلب الأول: مؤهلات المناخ الاستثماري في الجزائر

انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث بادرت إلى توفير البيئة

القانونية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار، من خلال إصدار جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات والحوافز خاصة الجبائية منها، فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم، كما حاولت استغلال مختلف الموارد المتوفرة.

الفرع الأول:الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أصدرت الجزائر في فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات، بالإضافة إلى خلق هيئات ومؤسسات عمومية تسعى في مجملها إلى توفير كل الأسباب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نوجزها في هذا الفرع كالتالي:

أولا: الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يحتاج النشاط الاستثماري إلى وجود مؤسسات مستقرة وأحكام واضحة ليتسنى له أن يعمل بكفاءة، وذلك يتطلب تشريعات ملائمة تنظم عملية الاستثمار، فلقد قامت الجزائر بمعالجة مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق إصدار مجموعة من القوانين المتعاقبة تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، وتوضح علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص وقدرات كل منها، ولكون الاستثمار الأكثر شيوعا في بلادنا هو يتم ميدان المحروقات، ومن ثم كان لهذا الجانب قوانين خاصة تحكمه[1].

1-مراحل تطور قانون الاستثمار في الجزائر

- **فترة الستينات:** تم إصدار عدة قوانين خلال فترة الستينات تتمثل فيما يلي:[2]

- **قانون الاستثمار الصادر في 1963:** تم إصدار هذا القانون من طرف الحكومة الجزائرية في 23 جويلية 1963، وهدف هذا القانون إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فحسب المادة 3 منه تم الاعتراف بحرية الاستثمار الأجنبي بما يتماشى والنظام العام، لكن نجد أن المادة 23 من نفس القانون قد أشارت إلى وجوب اندراج الاستثمار الأجنبي ضمن الأهداف الاقتصادية للدولة(اقتصاد اشتراكي)، لكن الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد في تلك الفترة لم تكن مشجعة للاستثمار، خاصة مع بداية حركة التأميم التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون، لذلك فقد

[1] سعيدي يحي، 2006-2007، ص176.

[2] بن حسين ناجي، 2006-2007، ص ص 111-112.

كانت انعكاسات تطبيق هذا القانون على الاستثمار الأجنبي جد محدودة، إذ أنه في ظل تطبيق قانون 1963 تم تسجيل مشروعين استثماريين فقط.

- **قانون الاستثمار الصادر في 1966:** صدر هذا القانون في15 سبتمبر1966 وأكد على احتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تم اعتبارها حيوية، ولكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، وبعد إصدار قانون 1966 وصل حجم الاستثمار الخاص إلى 880 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1967 -1974 وساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي17300 منصبا وإقامة 800 مشروعا استثماريا، وهو ما يعني أن النتائج كانت أفضل من القانون السابق، لكن رغم ذلك بقي حجم الاستثمار الخاص جد ضعيف، ولم يستجيب للاحتياجات الفعلية للاقتصاد من أجل رفع معدلات النمو وتقليص حجم البطالة الجد مرتفع في تلك الفترة، لذلك أعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقييدا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

- **فترة الثمانينات:** اتسمت هذه المرحلة بصياغة قوانين استثمار تساهم في تنظيم وتحديد الإطار الذي سيعمل وفقه رأس المال الأجنبي عند دخوله التراب الوطني، وتتمثل هذه القوانين فيما يلي:[1]

- **قانون82-13 الصادر في28 أوت1982:** وهو قانون خاص بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط، فقد تميز قطاع المحروقات بإنشاء مشاريع ذات الاقتصاد المختلط (شراكة بين رأس المال الأجنبي والمحلي)، مع الإشارة إلى أن هذا القانون سمح بمنح في تقديم إعفاءات ضريبية وجبائية، وساهم في مراقبة المستثمرين الأجانب عن طريق الرخص الممنوحة لهم.
- **قانون86-13 الصادر في 19 مارس1986:** صدر هذا القانون ليغيّر ما نص عليه القانون (82-13)، وخاصة فيما يتعلق بالمواد غير المشجعة على الاستثمار، كمسؤولية الدولة المباشرة على المشاريع ذات الاقتصاد المختلط.
- **قانون86-14الصادر في 19أوت1986:** وهو قانون خاص بالبحث والتنقيب عن البترول، فلقد حدد إطار تدخل رأس المال الأجنبي فيما يخص البحث عن

[1] زغيب هرزاد، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد23، جامعة منتوري-قسنطينة-،الجزائر، ص186.

المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط.

- **فترة التسعينات:** شهدت هذه الفترة تغيرات نوعية وكمية في منظومة الاستثمار، حيث تضمنت القوانين التالية:

- **قانون90-10الصادر في 14أفريل 1990(قانون النقد والقرض):** مثل هذا القانون نقطة تحول مهمة في مجال النقد والقرض، حيث أعطى هذا القانون لبنك الجزائر صلاحية مراقبة البنوك التجارية وتوزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، كما قدم ضمانات ضد إجراء المصادرة.[1]
- **قانون43-12 الصادر في5أكتوبر1993:** بموجب هذا القانون أصبح مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا، و يعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد،[2]إذ فتح هذا القانون المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار، ولم يعد هناك فرق بين الاستثمار العام والخاص، ولا بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم وقد شهد واقع الاستثمار منذ هذا التاريخ انطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني وبعض المشاريع الأجنبية، غير أن التقييم الدولي لوضعية الاستثمار في الجزائر تؤكد وجود العديد من الصعوبات التي تواجه المشاريع الاستثمارية.[3]

- **فترة العقد الأول من القرن21:** شهدت هذه الفترة إصدار القوانين التالية:

- **قانون01-03 الصادر في 20أوت2001:** يتعلق هذا القانون بتطوير الاستثمار، وقد ألغى القانون93-12 الصادر في 05أكتوبر 1993، ويعد من أهم القوانين التي ارتكز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال

[1] سالكي سعاد، 2010-2011، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة بعض دول المغرب العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، ص143.

[2] سعيدي يحي، 2009، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد31، جامعة منتوري-قسنطينة-،العدد31، الجزائر، ص88.

[3] سالكي سعاد، 2010-2011، ص ص 143-144.

الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخوصصة، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار، هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيصا مسبقا (قطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين)، وقد تضمن هذا القانون ما يلي:[1]

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز مابين القطاع العام والخاص.
- إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ASPI.

إضافة إلى قانون الصادر سنة 2001 هناك قوانين أخرى تتمثل فيما يلي:[2]

- **الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض:** سمح هذا القانون بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال.
- **قانون المحروقات رقم 05-03 الموافق لشهر مارس 2005:** يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن، لما له من انعكاسات على التنمية والاستثمار من جهة، وعلى ثروتنا النفطية من جهة أخرى، ويهدف هذا القانون إلى:
  - تنمية احتياطي المحروقات بالبحث والاكتشاف والتنقيب.
  - تنمية موارد الدولة بفضل الاستثمارات الجديدة وتنويع صادرات القطاع.
  - تحسين آليات تنظيم وتسيير المؤسسات الجزائرية النشطة في قطاع المحروقات، وتحسين نوعية وكلفة المنتجات النفطية.
- **قانون المحروقات لسنة 2006:** مثلت أهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون في تحديد نسبة مساهمة مؤسسه سونطراك في عقود الشراكة ب 51% على الأقل بتطبيق رسوم قابل للحسم على الأرباح عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار البترول 30 دولار للبرميل الواحد.

[1] سعيدي يحي، 2006-2007، ص182.

[2] رحال فطمة، 2011-2012، ص ص 186-190.

- **قانون المالية التكميلي لسنة 2009 فيما يخص الاستثمارات الأجنبية:** تضمن هذا القانون ما يلي:

- يجب أن يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى دراسة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.
- يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع.

2. الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

رافقت النصوص القانونية التي أصدرتها الجزائر في فترة الإصلاحات المتضمنة الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين المحليين والأجانب لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب القوانين المرتبطة بإنشاء الإطار المؤسساتي الذي يشرف على هذه العملية، والمتمثل فيما يلي:

أ. وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتهاAPSSI:

أنشأت وكالة APSSI بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، لاسيما المواد من 7إلى 11، وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها(APSSI)، والتي عرفها بأنها"مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة"، وتؤسس الوكالة في شكل (شباك وحيد) يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار في الجزائر، وهذا الشباك يضم وكالة APSSI، ومصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية، والبيئة، والشغل، وهو يسمح بتأدية كل الإجراءات المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الاقتصادية على انجاز مشاريعهم، كما يضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية، ويحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة.[1]

ب. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قد حلت محل وكالة ترقية الاستثمارات(APSSI)، وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01- 282 المؤرخ في 24-09-2001

[1] أعميري خالد، 2014-2015، ص ص44-46.

، وتقوم الوكالة بممارسة مهامها في (6) ستة مجالات هي:[1]

- **الإعلام:** استقبال وإعلام المستثمرين.
- **التسهيل:** التعرف على القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة.
- **ترقية الاستثمار:** ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.
- **الإرشاد:** تقديم النصح ومواكبة المستثمرين بوجود الأوعية العقارية وضمان تسيير محفظة العقارات.
- **تسيير المزايا:** المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع.
- **المتابعة:** ضمان خدمة الملاحظة والإحصاء لتقدم المشاريع المسجلة.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر العاصمة وللوكالة هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات وهي: الشبابيك الوحيدة اللامركزية نصت عليه المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشأ على مستوى الولاية وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- ✓ تأسيس وتسجيل الشركات.
- ✓ الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.

ج. المجلس الوطني للاستثمار CNI:

أنشأ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي 01- 281 المؤرخ في24 سبتمبر 2011، وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يتكون من 9 وزارات يشرف عليه رئيس الحكومة، فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع، وهو يتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس لا يعتبر سلطة إدارية مستقلة، كما أن قراراته وتوصياته لا توجه مباشرة للمستثمرين بل هي خاصة بالسلطات المكلفة بتطليق النصوص المتعلقة بالاستثمار، وبالدرجة الأولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

[1] نشمة ياسين، 2017-2018، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة المنظمات، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، الجزائر، ص ص 135-136.

وتتمثل مهام المجلس الوطني للاستثمار فيما يلي:[1]

- صياغة إستراتيجية وأولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

د. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:

تتولى هذه الوكالة المهام التالية:[2]

- تسيير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المحلية وكذا الفرص العقارية المتوفرة في الناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- تجمع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر وإنشاء بنك معطيات حول معلومات تنظم عمليات بيع العقار.

الفرع الثاني: ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمثل حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1. الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يكفل القانون الجزائري للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات أهمها ما يلي:

أ. حرية الاستثمار

ينص الأمر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات الفنية وحماية البيئة، كما تستفيد الاستثمارات بقوّة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها، وأدرج في هذا الإطار الاستثمار بنوعيه الوطني العام والخاص، وكذا الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الامتياز والرخص.

[1] لعرشي عبد الصمد، 2016-2017، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "**دراسة** حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس "مستغانم"،الجزائر، ص 10.

[2] بوجمعة بلال، 2012-2013، سياسة استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر "دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، الجزائر، ص254.

ب. تطبيق مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات

ويقصد به تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات، والذي تم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، ومن بين الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر، والتي اقتضت بأنه لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة.[1]

ج. ضمان تحويل رؤوس الأموال وعائداتها

سعيا من المشرع الجزائري لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فقد عمل على منح المستثمر الأجنبي ضمانا لتحويل رؤوس أمواله وعوائده، وكان ذلك بداية في قانون النقد والقرض لسنة 1993، حيث سمح لغير المقيمين بالجزائر بتحويل أموالهم للخارج، ثم جاء بعد ذلك المرسوم التشريعي 93- 12 ليؤكد على هذا الضمان في المادة 02 منه، وقد أبقى القانون الحالي للاستثمار (01-03 المعدل والمتمم) على هذا الضمان بل أكد عليه بالموازاة مع الاتفاقات الدولية العديدة التي نصت على هذا الضمان، والتي صادقت عليها الجزائر مع غيرها من الدول، نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها داخليا ودوليا، مع اختلاف فقط في شروط تحقيق ذلك وكيفياته (التخفيف أو التشديد).[2]

د. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار

جاء ذلك حسب المادة 3 من المرسوم التشريعي 93-12، والتي وردت فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".

ه. الالتزامات الدولية الناجمة عن الاتفاقيات المبرمة

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف لها أثر في منح الضمانات للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث

[1] خيالي خيرة، 2015-2016، دور الاستثمار الأجنبي في المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع إشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2000-2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصي مرباح – ورقلة-، الجزائر، ص94.

[2] لعماري وليد، 2010-2012، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر 1،الجزائر، ص ص 23-24.

التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.[1]

2. الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قام المشرع الجزائري بمنح عدة حوافز للمستثمرين الأجانب تم تصنيفها ضمن نظامين هما:

أ. مزايا النظام العام

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، حيث يشمل الحوافز التالية:[2]

- تطبيق نسبة منخفضة على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ب. مزايا النظام الخاص

في هذا النظام تمنح إضافة إلى الامتيازات العامة امتيازات استثنائية للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المتمثلة في (المياه، الري، البناء، الهياكل القاعدية للطرقات، الموانئ،المطارات)، وكذا الاستثمارات التي تستعمل تكنولوجيا من شأنها المحافظة على البيئة، وتؤدي إلى تنمية مستدامة، وتتمثل هذه الامتيازات ما يلي:

- **الامتيازات عند انجاز المشروع:** يحصل المستثمرين على مجموعة من الامتيازات عند إنجاز مشروعاتهم نوجزها فيما يلي:[3]

---

[1] لعياطي جهيدة وبن عزة محمد، 2017، الآثار الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة "مقاربة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي"، مقال منشور في مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر، ص ص92–93.

[2] مزواري عائشة، 2017، القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر–إشارة للقانون رقم16–09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437م يتعلق بترقية الاستثمار، مقال منشور في مجلة آفاق الإدارة والاقتصاد، العدد2، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر، ص184.

[3] غردي محمد، 2011–2012، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص80–81.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.

- **الامتيازات عند الشروع في الاستغلال:** في هذه المرحلة يستفيد المستثمرون من المزايا التالية:[1]

- الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات IRG ومن الضريبة على الدخل الإجمالي IBS، وعلى الموزعة والدفع الجزافيVF، ومن الرسم على النشاط المهني TPA.
- الإعفاء لمدة عشر 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

الفرع الثالث: وفرة الموارد البشرية والطبيعية والبنية التحتية

يساهم توفر الموارد البشرية والطبيعية والبنية التحتية بشكل أساسي في توجيه الاستثمارات وتحفيز القيام بها، حيث تعد الجزائر من بين الدول التي تتوفر على موارد وإمكانيات ضخمة يمكن حصرها في مايلي:

1. حجم السوق:

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2018 حوالي 42 مليون نسمة يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل، مما يدل على أن السوق الجزائرية سوق واعدة، وتوفر حجم كبير من المستهلكين يعتبر هذا كعامل جذب للشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي الاستثمارات الأجنبية.[2]

[1] بوجمعة بلال، 2012-2013، ص250.

[2] غردي محمد، 2011-2012، ص 75.

2. البنية التحتية:

إيمانا بأهمية البنية التحتية في استقطاب الاستثمارات قامت الجزائر بإجراء إصلاحات هامة في قطاع الخدمات المتصل بالبنية التحتية ولاسيما في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

أ-قطاع النقل:

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة في مجال النقل تتمثل فيما يلي:[1]

- **النقل البري:** تمتلك الجزائر أكثر من 404 ألف كلم من الطرق المعبدة، كما أن الجزائر تربطها مع دول الساحل طريق عابر للصحراء الكبرى يسمى طريق الوحدة الإفريقية على مسافة 2344كلم لتمكين هذه الدول من الوصول إلى موانئ الجزائر وإلى الخارج، وأنجزت الجزائر الطريق السيار شرق غرب والذي يربط حدودها مع تونس والمغرب لتسهيل الحركية بين جهات الوطن، والتي تبلغ مسافة 1712 كلم.

- **النقل الجوي:** يتكون الأسطول الجوي للجزائر من 123 طائرة معظمها من نوع "بوينغ" و"إيرباص" وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 10.6 مليون مسافر، ونحو 120 ألف طن من البضائع، ويوجد بالجزائر 157 مطارا منها 22 مطار دولي والباقي منها داخلي وجهوي وخاص، أهمها مطار هواري بومدين ومطار وهران الدولي ومطار عنابة الدولي ومطار قسنطينة الدولي، وتشرف شركة الخطوط الجوية الجزائرية على النقل الجوي، بالإضافة إلى مساهمة شركة طيران الطاسيلي في النقل الداخلي وخاصة نحو الجنوب.

- **النقل البحري:** تمتلك الجزائر 52 ميناءا بحريا على الشريط الساحلي بطول إجمالي يقارب 1622كلم عبر 14ولاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، هذه الموانئ منها ما هو مخصص لتصدير المحروقات كميناء بجاية وسكيكدة، بينما تعتبر موانئ الجزائر العاصمة ووهران وعنابة موانئ متعددة النشاطات منها نقل المسافرين بحرا نحو فرنسا واسبانيا ويضم الأسطول البحري 74 سفينة بحرية، منها 17 ناقلة للبترول و13 ناقلة للغاز السائل و11منها لنقل المواد الكيماوية والبترولية و6 لنقل المسافرين.

- **شبكة السكك الحديدية:**تربط شبكة السكك الحديدية أهم المدن الشمالية ببعضها، وتصل خطوطها إلى مناطق استخراج المواد الأولية بالمناجم وصولا إلى المناطق الصناعية

[1] http://m.marefa.org/ النقل-في-الجزائر (consulted le07-08-2020)

والموانئ، وتعد الجزائر من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية، والتي يبلغ طولها 12200كلم بها جزء مكهرب.

- **التليفريك:** يوجد التليفريك في كل من الجزائر العاصمة والبليدة، قسنطينة، عنابة، وهران وبجاية.
- **الترامواي:** استفادت خمسة ولايات من خدمة الترامواي وهي: الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، سيدي بلعباس وقسنطينة.

ب. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

عملت الدولة الجزائرية تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها ضمن استراتجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم ترتيبها ضمن الدول التي حققت تقدما محرزا في مجال تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ حققت الجزائر إنجازات هامة في هذا القطاع نذكر منها:[1]

- وصلة الألياف البصرية الجزائر–عين قزام التي تصل إلى غاية حدود النيجر.
- وصلة الألياف البصرية البحرية وهران–فالنسيا التي تربط مدينة وهران بمدينة فالنسيا بقدرة تدفق تصل إلى 100 جيغا بيت وبطول يبلغ 563 كلم.
- الهاتف النقال: في هذا المجال أولج التوسع من خلال المنافسة الحادة لثلاثة متعاملين في السوق الجزائرية، حيث بلغ عدد المشتركين حالي 45 مليون مشترك مع توفير عروض متنوعة وبأسعار تنافسية، كما عرف استعمال تكنولوجيا الجيل الثالث3G منذ عام 2014 والتي تم تعميمها في جميع أنحاء الوطن، ومع دخول عام 2016 تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع 4G والتي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات والمواطنين.
- الاتصال عبر الساتل: استكمالا للشبكات الأرضية والبحرية، تم اتخاذ العديد من الإجراءات وإطلاق أخرى في طور الإنجاز في مجال الاتصال عبر الساتل من أجل إنشاء مجموعة أرضيات توفر للمستخدمين عدة حلول في مجال الاتصال والخدمات عبر الساتل (المؤتمرات عن طريق الفيديو، تحديد الموقع الجغرافي).

3. وفرة الموارد الطبيعية

تعد الجزائر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية، وتقسم الثروات والموارد الطبيعية فيها إلى ثروات متجددة وثروات غير متجددة، وتشمل ما يلي:

[1] www.andi.dz (consulted le 05-08-2020)

أ. الثروات المتجددة:

من أهم الموارد المتجددة التي تمتلكها الجزائر ما يلي:[1]

- **المياه:** توجد في الجزائر ثروة مائية متجددة، حيث تتساقط فيها الأمطار والثلوج، ويبلغ حجمها قرابة 100 مليار مر مكعب عام، ولا يستغل من تلك الثروة سوى 8 مليار مكعب، كما تمتلك الجزائر عدة سدود مائية منها سد بني هارون وسد الغرغار، بالإضافة إلى وجود عدد من الأودية مثل: وادي الشلف وسيبوس.
- **الغطاء النباتي:** يتمثل الغطاء النباتي في الجزائر في وجود العديد من الغابات والنباتات الصحراوية، والحشائش، وتعد الغابات من أكثر الأغطية النباتية كثافة، حيث تبلغ مساحة الغابات من أكثر الأغطية النباتية كثافة، حيث تبلغ مساحة الغابات في الجزائر ما يقارب أربعة ملايين هكتار تتمركز في المنطقة الشمالية للبلاد، وفي هذه الغابات الكثير من أشجار الصنوبر والبلوط والفلين والأرز والزيتون.
- **الطاقة الشمسية:** تتعرض الجزائر لأشعة الشمس لمدة تزيد عن 3000 ساعة كل عام، أي ما يوازي 500 واط كل مر مربع، وهذا الأمر يظهر مدى إمكانية الجزائر من الاستفادة من الطاقة الشمسية.
- **الثروة الحيوانية:** توجد في الجزائر أنواع عديدة من الحيوانات، خاصة في الجبال والصحراء، وقد أشارت الدراسات سنة 2020 إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الأغنام بعد السودان، وذلك بنسبة 10.5% من ثروات الوطن العربي، حيث تقدر الثروة الحيوانية في الجزائر بمليوني رأس بقري، وستة وعشرين مليون رأس من الماعز، وخمسين ألف رأس من الخيل بمختلف سلالاته.

ب. الثروات غير المتجددة:

من أهم الثروات الغير متجددة التي تمتلكها الجزائر ما يلي:[2]

- **الثروات النفطية:** يرتكز اقتصاد الجزائر على العديد من الثروات النفطية حيث تمثل تلك الثروات ما يقارب 60% من ميزانيتها، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر في احتياطي النفط العالمي، والمرتبة الثامنة عشر من حيث الإنتاج، والمرتبة الثانية عشر من حيث التصدير، وتبلغ العائدات المالية من النفط ما يقارب ستين مليار دولار.

[1] https://imadrassa.com (consulted le06/08/2020)

[2] https://www.edarabia.com (consulted le 06/08/2020)

- **الغاز الطبيعي:** تحتل الجزائر المرتبة الخامسة من حيث إنتاج ثروات الغاز والمرتبة الثالثة من حيث تصدير الغاز في العالم، وقد أصبحت تستخدم الغاز الصخري واحتلت المرتبة الثالثة من مخزون الاحتياطي العالمي منه، ويلبي الغاز 45 مليار متر مكعب حتى عام2020.
- **الثروات المعدنية:** تحتوي الجزائر العديد من الثروات المعدنية، أهمها الفوسفات الذي يتركز في منطقة الكويف وجبل العنق، والرصاص والزنك اللذان يتمركزان في منطقة "عين البربر" قرب مدينة عنابة، بالإضافة إلى الزئبق والرخام في منطقة سكيكدة.

4. وفرة الموارد البشرية :

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وما يفسر هذا الارتفاع المستمر في مؤشر التنمية البشرية هو الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الجزائرية لقطاع التربية والتعليم، فحسب إحصائيات سنة 2018 يبلغ عدد السكان الذين في سن التكوين سنويا بـ 63.6%، ويقدر معدل التمدرس بـ 96%، أما عدد الطلاب فيقدر بـ 1.5 مليون طالب في 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة وطنية عليا، 7 مدارس عادية و12 مدرسة تحضيرية، منهم 35000 مسجل في تكوين الدكتوراه و90000 في الماستر، وعلى مستوى مراكز التكوين المهني يسجل سنويا ما يقارب 643700 طالب.[1]

المطلب الثاني:تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا يحاول هذا المطلب تبيان ترتيب الجزائر ضمن أبرز المؤشرات المعتمد عليها في تقييم مناخ الاستثمار وأهم معيقات الاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول:التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجذابة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية

[1] www.and.dz (consulted on 06/08/2020)

للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[1].

الجدول رقم (09): يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2018

	سنة 2017	سنة 2018	التغير في المؤشر "نقاط مؤوية"	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي"عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(%4.7)	(%7.8)	(3.1)	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
مؤشر سياسة التوازن الخارجي"عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"	(%1.4)	(%1.5)	(0.1)	عدم تحسن مناخ الاستثمار
مؤشر السياسة النقدية"معدل التضخم"	%4.6	%4.8	0.2	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- www.aps.dz **(consulted on 11-08-2020)**
- https://www.Afdr.org (consulted on11-08-2020)

دليل المؤشر:

- أقل من 1:عدم تحسن في الاستثمار.
- من 1 إلى 2: تحسن مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار[2].

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم10يتم حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للجزائر، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة؛ أي:

قيمة المؤشر= (3+ 1+ 1) ÷3= 1.66.

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر تحسن في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن ليس بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في خفض معدلات النمو الحقيقية، لذلك لا تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها.

[1] بن لخضر عيسى، 2018-2019، ص 68.
[2] بن لخضر عيسى، 2018-2019، ص 68.

الفرع الثاني: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي.

1. مؤشر التنافسية العالمية:

"يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي(world economic forum) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالمية لتنافسية الدول"[1]، وهو يمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.[2]

الجدول رقم (10): يوضح تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر خلال الفترة (2004-2018)

السنوات	الترتيب العالمي	المؤشر العام	التغير
2004	74 (102)	—	—
2005	82 (117)	—	—
2006	76 (155)	—	—
2007	29 (128)	—	—
2008	81 (131)	—	—
2009	99 (134)	—	—
2011-2010	86 (142)	—	—
2012-2011	87 (144)	—	—
2013	110 (144)	3.7	—
2014	100 (148)	3.8	0.1
2015	79 (140)	4.1	0.3
2016	87 (140)	4.0	0.1-
2017	87 (138)	4.0	0.0
2018	86 (137)	4.1	0.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- خروف منير وثوامرية ريم،2017، القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية-، مقال منشور في مجلة الداسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 356.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009، ص 168.

[2] ناجي بن حسين، 2009، ص 66.

– صكري أيوب وآخرون، 2019، تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا للفترة (2013-2018) "حالة الجزائر،مصر، تونس والمغرب"، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد04، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف –ميلة–، الجزائر، ص 23.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2004- 2012) عرف تذبذبا كبيرا، حيث تراوح ترتيب الجزائر بين (29) و (99)، أما خلال الفترة (2013-2018)،فقد عرفت الجزائر تحسنا في الترتيب العالمي، فقد انتقلت من المرتبة (110) سنة 2013 إلى المرتبة (86) سنة 2018، وبمقارنة سنة 2013 بسنة 2018 نجد أن نسبة التغير في مؤشر التنافسية قد بلغت 0.4، وهي ايجابية ولكن تبقى ضعيفة مقارنة بباقي الدول العربية، على غرار الإمارات العربية المتحدة التي بلغ متوسط المؤشر فيها خلال فترة الدراسة (5.21)، وهي التي تحتل المرتبة الأولى عربيا و30 عالميا حسب مؤشر التنافسية العالمي، ويمكن إرجاع هذا التراجع في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد الجزائري لعدة عوامل أهمها ضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يلعب دورا هاما في نقل التكنولوجيا، وكذا المساهمة في تراكم رأس المال، إضافة إلى هيمنة صناعة النفط ومشتقاته وقلة التنوع في الصادرات، وما ينجر عن ذلك من صدمات خارجية متعلقة بتذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر سلبا على مؤشرات التنافسية بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

2. مؤشر التنمية البشرية:

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:[1]

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و85 سنة.
- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح ما بين 0% و100%.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح مابين 100 دولار و40000دولار.

ويتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب80% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50% إلى79% ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من 50%،[2] وفيما يتعلق بالجزائر فهي تعتبر من

[1] قويدري كريمة، 2010-2011، ص 92.

[2] قويدري كريمة، 2010-2011، ص 92.

الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بعدما كانت تنميتها البشرية متوسطة، فقد انتقل مؤشر التنمية البشرية للجزائر بين سنتي 1990 و2017 من 0.577 إلى 0.754؛ أي أنه سجل ارتفاعا بنسبة 30.6%، حيث بقي المؤشر على منحنى تصاعدي منذ سنوات 2000، إذ انتقل من 0.644 في 2000 إلى 0.749 سنة 2015 ثم إلى 0.754 سنة 2017.[1]

3. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حوافز غير جمركية).
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية (معدل التضخم).
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل.
- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفردية.
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، أما دليل هذا المؤشر فنوضحه في الآتي:

- (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (3-3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.
- (4-5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.[2]

ويمكن توضيح مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

[1] www.aps.dz (consulted on 06/08/2020)

[2] منصوري الزين، 2005، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 143-144.

الجدول رقم (11): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نقاط المؤشر	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الترتيب عالميا	105	132	140	145	146	157	157	172	172	171
الترتيب عربيا	13	14	15	14	14	14	14	14	14	14

المصدر: عزازي عماد وبن لكحل محمد أمين، 2019، تقييم مناخ الاستثمار وفق المؤشرات الدولية "دراسة تحليلية للفترة (2005 -2018)، مقال نشور في مجلة دراسات اقتصادية،المجلد 13، العدد03، جامعة المدية، الجزائر، ص 290.

إن درجة الحرية الاقتصادية الجزائرية هي 46.2، أما اقتصادها يحتل المرتبة 171 من بين الدول الأكثر حرية في مؤشر 2019. وقد ازدادت نقاطها الإجمالية ب مقدار1.5 نقطة، مع تحسن حقوق الملكية، الحرية النقدية، حرية الاستثمار والحرية التجارية.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال الفترة الماضية، كونه يرتبط بقطاع واحد فقط وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التنظيمية وضعف الأسواق المفتوحة، ووجود قيود جمركية وعرقلة القطاع الخاص.

4. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات الصغيرة ومتوسط الحجم، بهدف وضع أسس للمقارنة بين أوضاع بيئة أداء الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تتنبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري، حيث يتكون هذا المؤشر من متوسط عشر مؤشرات فرعية تكون في بمجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح[1]، والجدول التالي يبين وضع الجزائر ضمن المؤشر:

[1] بعداش عبد الكريم، 2007-2008، ص 72.

الجدول رقم(12): ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	عدد دول المؤشر	الترتيب	التغير	الترتيب العربي
2005	155	128	—	14
2006	175	123	-5	10
2007	175	116	-7	10
2008	178	125	+9	10
2009	181	132	+7	14
2010	183	136	+4	13
2011	183	136	0	14
2012	183	148	+12	16
2013	185	152	+4	16
2014	189	153	+1	15
2015	189	154	+1	14
2016	189	163	+9	15
2017	190	156	-7	13
2018	190	166	-10	14

المصدر: غزازي عماد وبن لكحل محمد أمين، 2019، ص ص 286-287.

من خلال الجدول نلاحظ تأخر الجزائر بشكل واضح في الترتيب، فوفقا للترتيب الجديد لسنة 2018 احتلت الجزائر المرتبة 166 من بين 190 دولة في العالم، حيث تأخرت في الترتيب مقارنة بالسنة الماضية بـ 10 مراتب كاملة، حيث لاحظنا تقدم عدة دول عربية وإفريقية عن الجزائر ضمن هذا المؤشر.

الفرع الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم السياسة الإصلاحية التي اتخذتها الجزائر والمزايا المتعددة والحوافز الممنوحة للمستثمرين إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تبقى دون المستوى المطلوب لوجود عوائق عدة تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة نذكر منها:

1.العوائق الإدارية والقانوني

تتمثل العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار الأجنبي فيما يلي:

أ. العوائق الإدارية

يمكن حصر أهم العوائق الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:[1]

[1] مجاهد هواري، 2012-2013، ص130.

- البيروقراطية والروتين في الإجراءات وانجاز المعاملات.
- نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل.
- انعدام وجود أنظمة معلومات متطوّرة وغياب الدقة في المعلومات.
- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة.

ب. العوائق القانونية

تتميز القوانين والتشريعات في الجزائر بعدم الاستقرار، نظرا للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها، إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة، المشكلات القانونية مع العمال، المنافسين، والشركاء، والفساد في تطبيق القانون، الأمر الذي أدى إلى تخوف المستثمرين، مما جعله عائقا من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على الاستثمار.[1]

2.العوائق الاقتصادية و المالية

تتمثل العوائق الاقتصادية والمالية للاستثمار الأجنبي المباشر بما يلي:[2]

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية وظاهرة المنافسة غير المشروعة.
- سيطرة البنوك العمومية على أكثر من 90% من السوق المصرفي والباقي، مما يصعب من حصول المستثمرين على التمويل.
- عدم توفر خريطة للمشاريع الاستثمارية والفرص المجدية والمتاحة للاستثمار.
- تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصرا مؤثرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرص للمستثمرين الأجانب.
- تحديد حد أقصى لملكية الأجانب لا تتجاوز49% من المساهمة في المشاريع الاستثمارية.
- صعوبة حصول المستثمر الأجنبي على التمويل قصير وطويل الأجل، بسبب ضعف وتخلف النظام المصرفي الجزائري، فضلا عن ضعف السوق المالي.

3. العوائق السياسية والأمنية

لقد عرفت الجزائر مرحلة توتر في فترة التسعينات أدت إلى عدم الاستقرار الأمني،

[1] مصباح بلقاسم، 2005-2006، ص71.

[2] بونقاب مختار ولزهاري زواويد، 2018، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر"، مقال منشور في مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد2، العدد1،جامعة الطاهري محمد-بشار-، الجزائر، ص ص104-105.

هذا الجانب أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب،ولكن في الآونة الأخيرة شهدت تحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب لا يزالون متخوفون من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر.[1]

4. مشكلة العقار الصناعي

يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، ويتجلى هذا من خلال العناصر التالية:[2]

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.
- الارتفاع الكبير في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة.
- عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية نظرا لغياب الاستشارات المتخصصة في الميدان.
- بقاء العديد من العقارات التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود ملكية).
- تعقد وتعدد الإجراءات القضائية والإدارية.

5. مشكل الفساد:

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد و إبطاء معدل التنمية، و اختلاس المال العام، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية و غياب المساءلة، لتمتع كبار المسئولين و رجال الأعمال بحصانة تحميهم من المتابعات،وتصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا، حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21بلدا إفريقيا،[3]وحسب مؤشر إدراك الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (ترانسبرنسي)، بأن الجزائر احتلت المرتبة 105 عالميا من أصل 180 دولة بمعدل 35 نقطة من أصل 100، وقد تحسن ترتيب البلاد قليلا مقارنة بمؤشر الفساد لعام 2017، إذ كانت في المرتبة 112.[4]

---

[1] خيالي خيرة، 2015-2016، ص 117.

[2] بوراوي ساعد، 2007 – 2008، الحوافز الممنوحة لدول المغرب العربي "الجزائر – تونس-المغرب"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، ص 149.

[3] رحال فاطمة، 2011-2012، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"حالة الجزائر2000-2010"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، ص215.

[4] https://www.tsa-algerie.com (consulted on 12/07/2020)

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

لتوضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتم القيام بالدراسة القياسية التي تتمثل خطواتها فيما يلي:

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة I(0)أو من الدرجةI(1)، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من I(1)، و يتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها

لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم استخدام عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): وهو المتغير التابع.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG): كمؤشر عن النمو الاقتصادي باعتباره من أهم مقاييسه.
- الكتلة النقدية (M2): ويقصد بها عرض النقود بمفهومها الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المتغير المطلوبات السائلة للنظام البنكي، ويستخدم هذا المتغير كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية الداخلية.
- الانفتاح التجاري (OPE): ويقاس بحساب نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى مدى انفتاح الدولة على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي.
- إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(GFC):يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات.
- معدل التضخم (INF): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على مجموعة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

- الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(DCPS): ويقصد به الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، فهو متغير للتعبير عن مواءمة سوق رأس المال.

وقد تم تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من إحصائيات بنك الجزائر وقاعدة البنك الدولي،وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 – 2018.

المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها

الفرع الأول:اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقديرا لنموذج القياسي باستخدام اختبار ديكي فولر المطور(ADF)، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي، والتي يتضح من خلالها أن جميع السلاسل من نوع I(1)أو I(0).

الجدول رقم (13): نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية ADF

	المستوى			الفرق الأول		
	بثابت	بثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	بثابت	بثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
GDPG	5.27- (0.0002)	5.54- (0.0006)	3.08- (0.0033)			
OPE	1.67- (0.43)	1.43- (0.82)	0.33- (0.55)	5.14- (0.0003)	5.13- (0.0016)	5.24- (0)
DCPS	4.46- (0.0015)	5.35- (0.0009)	3.15- (0.0028)			
M2	0.54- (0.86)	3.49- (0.05)	0.47 (0.81)	5.21- (0.0002)	5.15- (0.0015)	5.12- (0)
GFC	0.71- (0.82)	2.24- (0.45)	0.8 (0.88)	4.95- (0.0005)	4.99- (0.002)	4.93- (0)
INF	1.26- (0.63)	1.35- (0.85)	1.36- (0.15)	4.33- (0.002)	4.42- (0.0082)	4.26- (0.0001)

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews 9 .

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية تستكمل باقي خطوات المنهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

- **تحديد درجة التأخير المثلى:**لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من(AIC) أو (SC)، والنتائج موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

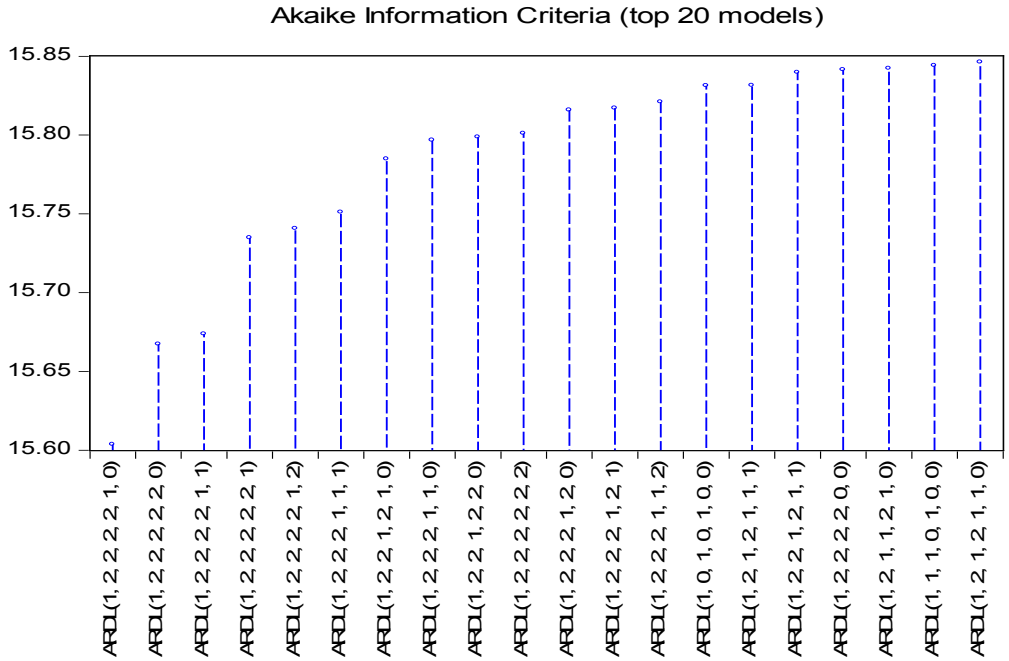

المصدر:مخرجاتبرمجية Eviews 9

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج هو(ARDL(1.2.2.2.2.1.0 حسب معيار (AIC)، وعليه يكتب النموذج وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta FDI = c + \alpha_1$$

حيث:

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

- **تقدير النموذج:**

باستعمال طريقة ARDLلتقدير النموذج تم الحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dynamic regressors (2 lags, automatic): GDPG OPE M2 GFC INF DCPS				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 729				
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-0.391762	0.262000	-1.495273	0.1657
GDPG	-204.1203	80.88069	-2.523720	0.0302
GDPG(-1)	-214.3515	79.79551	-2.686261	0.0228
GDPG(-2)	-160.6732	70.13855	-2.290798	0.0450
OPE	71.18333	60.35909	1.179331	0.2656
OPE(-1)	-64.13410	88.73668	-0.722746	0.4864
OPE(-2)	142.2148	67.79142	2.097829	0.0623
M2	-18.12058	59.10062	-0.306606	0.7654
M2(-1)	-185.9460	71.95054	-2.584359	0.0272
M2(-2)	75.67847	44.38362	1.705099	0.1190
GFC	79.76708	74.55980	1.069840	0.3098
GFC(-1)	78.15751	76.78850	1.017828	0.3328
GFC(-2)	97.88990	55.92755	1.750298	0.1106
INF	-19.46686	42.83700	-0.454440	0.6592
INF(-1)	-86.37617	45.15479	-1.912891	0.0848
DCPS	20.76875	128.8616	0.161171	0.8752
C	-2636.887	2603.647	-1.012767	0.3350
R-squared	0.876178	Mean dependent var		1071.085
Adjusted R-squared	0.678063	S.D. dependent var		912.8558
S.E. of regression	517.9498	Akaike info criterion		15.60364
Sum squared resid	2682720.	Schwarz criterion		16.41954
Log likelihood	-193.6492	Hannan-Quinn criter.		15.84625
F-statistic	4.422570	Durbin-Watson stat		2.543144
Prob(F-statistic)	0.010845			

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 9

من خلال الجدول يتضح أن بعض المتغيرات المفسرة تؤثر المتغير التابع في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في GDPG , GDP(-1), GDPG(-2), OPE(-2), M2(-1)، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 87.61٪.

أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد فيتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPG)	-204.120257	80.880691	-2.523720	0.0302
D(GDPG(-1))	160.673237	70.138551	2.290798	0.0450
D(OPE)	71.183331	60.359087	1.179331	0.2656
D(OPE(-1))	-142.214773	67.791419	-2.097829	0.0623
D(M2)	-18.120578	59.100621	-0.306606	0.7654
D(M2(-1))	-75.678469	44.383618	-1.705099	0.1190
D(GFC)	79.767075	74.559795	1.069840	0.3098
D(GFC(-1))	-97.889898	55.927549	-1.750298	0.1106
D(INF)	-19.466856	42.837001	-0.454440	0.6592
D(DCPS)	20.768750	128.861604	0.161171	0.8752
CointEq(-1)	-1.391762	0.262000	-5.312062	0.0003
Cointeq = FDI - (-416.1236*GDPG + 107.2482*OPE -92.2486*M2 + 183.8062*GFC -76.0497*INF + 14.9226*DCPS -1894.6393)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPG	-416.123608	134.474533	-3.094442	0.0114
OPE	107.248223	17.184758	6.240892	0.0001
M2	-92.248610	40.668638	-2.268298	0.0467
GFC	183.806198	55.342804	3.321230	0.0077
INF	-76.049658	30.842062	-2.465777	0.0333
DCPS	14.922630	93.334344	0.159884	0.8762
C	-1894.639294	1704.559515	-1.111513	0.2924

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 9

من خلال الجدول السابق معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 139٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح من خلال الجدول:

- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بوحدة واحدة انخفضت قيمة التدفقات بـــ-3.09 وحدة، نظرا لتوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع النفطي، وعدم تنوع الاقتصاد الجزائري، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي مرتبطا بأسعار النفط، مما يؤدي إلى انخفاضه في الفترات التي تشهد تراجع أسعار النفط.

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري الذي يعد أهم محدد لهذا الأخير،ويرجع ذلك إلى نوع الاستثمار والقطاع الموجه إليه، والمتمثل في القطاع النفطي الذي تقوم الجزائر بتصدير منتجاته لدول عدة.

- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية نظرا لعدم تطور النظام المالي وعدم قدرته على توفير الخدمات المالية وخفض تكاليف المعلومات، العقود والمعاملات.

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال نظرا لمرافقة القطاع الخاص للشركات الأجنبية عن طريق شركات المناولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير مدخلات العملية الإنتاجية بدلا من قيام المستثمرين الأجانب باستيرادها بتكلفة أعلى.

- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم، لأن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج ومن ثم انخفاض أرباح المشاريع، الأمر الذي يحد من تدفق مشروعات جديدة، كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة مما يؤدي بدوره إلى فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية مما يقلل الحافز على الاستثمار.

الفرع الثالث:تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- **تشخيص المعالم:** بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك الذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة F= 4.87 تقع خارج الحدود العليا والدنيا، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى .

الجدول (16): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.871254	6
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.12	3.23
5%	2.45	3.61
2.5%	2.75	3.99
1%	3.15	4.43

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 9

- **تشخيص البواقي:** لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

- **اختبار الارتباط الذاتي:** باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج LM Test (2) يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه، حيث يتم قبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا

كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالها أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول الموالي يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (17): اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.271807	Prob. F(2,8)	0.1655
Obs*R-squared	9.780084	Prob. Chi-Square(2)	0.1075

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9 .

- **اختبار عدم ثبات التباين:** يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول الموالي نقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف التباين في النموذج،لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5٪، وعليه نستنتج أن المعلومات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطينا نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول (18): اختبار عدم ثبات التباين (2ARCH)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.793023	Prob. F(16,10)	0.6723
Obs*R-squared	15.09963	Prob. Chi-Square(16)	0.5174
Scaled explained SS	3.029253	Prob. Chi-Square(16)	0.9998

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 9

- **اختبار توزيع البواقي:** باستعمال اختبار Jaque –Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمالJaque – Beraالذي يساوي0.11أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (03): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

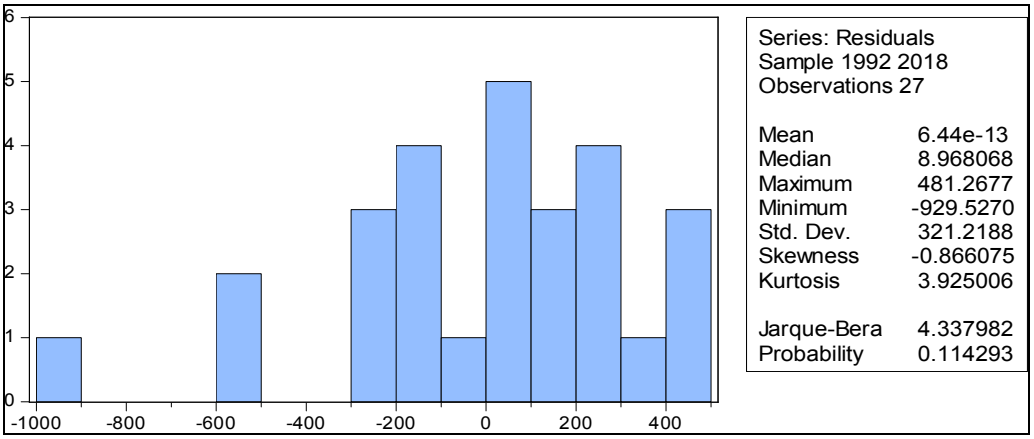

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 9

- **اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):** للتأكد من خلال البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)،وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares)،و من خلال لشكلين المواليين لاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرارا النموذج عند حدود معنوية5٪، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذجيين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل (04): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)

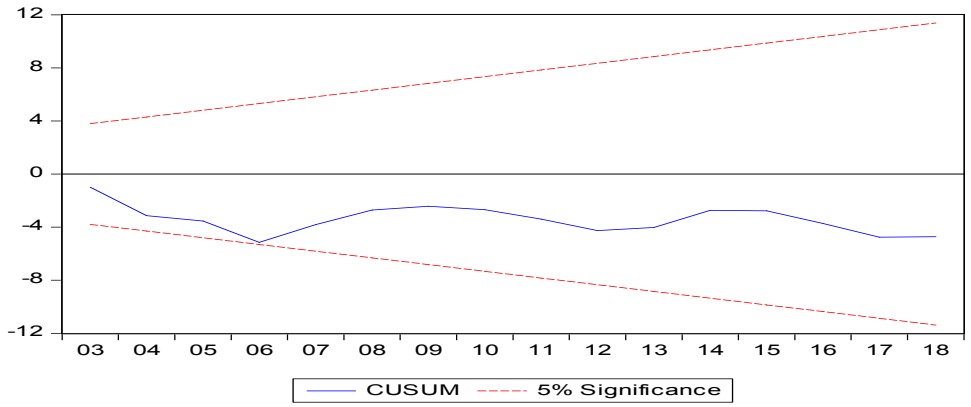

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (05): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

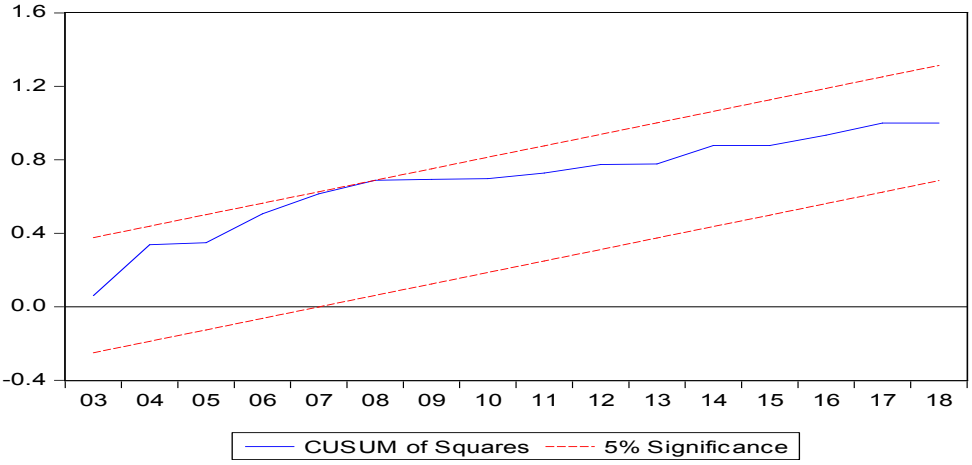

المصدر:مخرجات برمجية Eviews 9

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتضح أنه بالرغم من الموارد والإمكانيات التي تتوفر تزخر بها الجزائر، والجهود المبذولة من طرف السلطات والرامية إلى إضفاء حركية على نشاطها الاقتصادي والتحسين التدريجي لبيئتها الاقتصادية وما تقدمه من المزايا والحوافز للمستثمرين غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك لأن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يزال يشوبه العديد من العوائق التي تؤدي إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة.

كما يتضح من خلال الدراسة القياسية أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتمثل في: نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية، إجمالي تكوين رأس المال، الائتمان المقدم للقطاع الخاص ومعدل التضخم.

خاتمـــة عامـــــة

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا البحث يتضح لنا أنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية التي تسعى جاهدة إلى إضفاء حركية على نشاطها الاقتصادي والتحسين التدريجي لبيئتها الاقتصادية وما تقدمه من العديد من المزايا والحوافز للمستثمرين غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك راجع إلى المناخ الاستثماري الذي لا يزال يشوبه العديد من العوائق التي تؤدي إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة.

نتائج الدراسة:

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

تتمثل نتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة لمساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من أعبائها والتقليل من معدلات البطالة ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل التمويلية الخارجية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية وخاصة بعد عجز المصادر المحلية عن تمويلها.
- تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أغلب الأمر بسبب رغبة المستثمر في توسيع نشاطه نحو بلد آخر أو من أجل الاستفادة من ميزة توفر عوامل الإنتاج بتكلفة أقل.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلا من طرف الدول المضيفة وذلك للقيمة المضافة التي يقدمها للبلد المضيف.

نتائج الدراسة التطبيقية:

لقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

- وجود العديد من العراقيل التي تحول دون جذب المستثمرين الأجانب بالرغم مما قامت به الجزائر من إصلاحات اقتصادية، وما قدمته من مزايا وحوافز للمستثمرين الأجانب.
- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال فترة الدراسة تحسن كبير ونمو ايجابي ملحوظ، ويرجع ذلك إلى اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ ملائم، وذلك من خلال مختلف القوانين التي أصدرتها بغية تشجيع الاستثمار وتطوره كذا الضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب وما ينتج عنها من نمو هذه التدفقات.
- عدم توزع الاستثمار الأجنبي المباشر بكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ ينحصر في قطاعات معينة خاصة قطاع المحروقات.
- تملك الجزائر مقومات اقتصادية وطبيعية تمكنها من أن تكون وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- عملت الجزائر جاهدة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتهيئة الأرضية القانونية والتشريعية المناسبة لجذب المستثمرين الأجانب.

- كما تبين من الدراسة القياسية:

- تؤثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عليه في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في GDPG , GDP(-1), GDPG(-2), OPE(-2), M2(-1)، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.
- بلغت قيمة معامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج القيمة 0.876، وهو ما يعني أن 87.6 ٪ من التغيرات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سببها التغيرات الحاصلة في محدداته، في حين ترجع باقي التغيرات العوامل العشوائية.
- بين اختبار الحدود (Bounds test) للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهما على الأمد البعيد، وفي حالة حدوث صدمة على المدى القصير وانزياح النموذج عن وضع التوازن يمكن للنموذج العودة إلى نقطة التوازن على الأمد البعيد.
- بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5٪ وقد بلغت قيمة هذا المعامل القيمة −1.39، مما يعني أن 139٪ من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائيا لبلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال مدة تقارب السنة، فالانحرافات الاختلالات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحدث في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية وتتم العودة إلى وضع التوازن من جديد.
- استقرار نموذج الدراسة على المديين القصير والطويل بناءا على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذا المجموع التراكمي مربعات البواقي المعاودة، مما يعني أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر التغيرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمدين الطويل والقصير، ووجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والأمد القصير، وعدم وجود تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لتوجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع النفطي، وعدم تنوع الاقتصاد الجزائري، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي مرتبطا بأسعار النفط، مما يؤدي إلى انخفاضه في الفترات التي تشهد تراجع أسعار النفط.

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري الذي يعد أهم محدد لهذا الأخير، ويرجع ذلك إلى نوع الاستثمار والقطاع الموجه إليه، والمتمثل في القطاع النفطي الذي تقوم الجزائر بتصدير منتجاته لدول عدة.
- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية نظرا لعدم تطور النظام المالي وعدم قدرته على توفير الخدمات المالية وخفض تكاليف المعلومات، العقود والمعاملات.
- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي تكوين رأس المال نظرا لمرافقة القطاع الخاص للشركات الأجنبية عن طريق شركات المناولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير مدخلات العملية الإنتاجية بدلا من قيام المستثمرين الأجانب باستيرادها بتكلفة أعلى.
- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم، لأن ارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج ومن ثم انخفاض أرباح المشاريع، الأمر الذي يحد من تدفق مشروعات جديدة، كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة مما يؤدي بدوره إلى فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية مما يقلل الحافز على الاستثمار.

الاقتراحات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها والتحقق من مدى مطابقتها الفرضيات الموضوعة، ندرج الاقتراحات التالية:

- تحسين البيئة المؤسسية الملائمة لجذب المستثمرين، وذلك بتسهيل الإجراءات وتخفيف التكاليف وإلغاء الحواجز والعراقيل التي تقف حاجز أمام المستثمر الأجنبي.
- عدم الاعتماد كليا على تقديم الإعفاءات الضريبية والحوافز حيث أنها لن تكون جاذبة للمستثمرين الأجانب الا إذا كانت البيئة المستقبلية مهيأة بما يلاءم المشروع.
- إقامة مؤسسات وهيئات وطنية لأجل دراسة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة التي يمكنها تقديم قيمة مضافة أكبر.
- إعادة التخطيط لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نظرا لتركز المشاريع الاستثمارية في قطاعات محددة ومحاولة توجيهها إلى القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة.
- ضرورة الوقوف على تطبيق القوانين التي تم وضعها ومحاولة مراقبة ما هو قائم حاليا.

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة التطبيقية، يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات الموضوعة:

الفرضية الرئيسة:

- تتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، إجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار المحلي)، الائتمان المقدم للقطاع الخاص والكتلة النقدية **هي فرضية صحيحة.**

الفرضيات الفرعية:

- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1990-2018، وخاصة في قطاع المحروقات **هي فرضية صحيحة.**
- لم يساهم الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الجزائري لتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات **هي فرضية صحيحة.**
- يعد قطاع المحروقات أكثر القطاعات جاذبية للاستثمار الأجنبي، في حين لم تنجح الجزائر في استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب في قطاعات إنتاجية أخرى **هي فرضية صحيحة.**
- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الجزائر، حيث يؤثر كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري الائتمان المقدم للقطاع الخاص والكتلة النقدية إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يؤثر معدل التضخم سلبا عليه **هي نظرية صحيحة.**

آفاق الدراسة:

من خلال دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة مقارنة بين عينة من الدول-.
- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو خارج المحروقات في الجزائر.
- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة الكتب :

1) جاسم الصعيدي محمود وعثمان يوسف ردينة، 2007، إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
2) جهاد همام، 2016، إدارة الاستثمار، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن.
3) خالد راغب الخطيب، 2012، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البادية للنشر والتوزيع.
4) خالد مصطفى قاسم وعبير محمد علي عبد الخلاق، 2015، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
5) خالد مصطفى قاسم وعبير محمد علي عبد الخلاق، 2015، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
6) خلفان محمد عيسى،2016 ، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.
7) دريد كمال آل شبيب ،2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن.
8) زياد رمضان، 2007، مبادئ الاستثمار، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
9) العبادي محسن، 2016، الاستثمار بالعملات الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن.
10) عبد المقصود محمد مبروك، 2007، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر.
11) عدنان داود محمد العذارى، 2016، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
12) عدنان مناتي صالح، 2013، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، العراق.
13) عرفات إبراهيم فياض، 2013، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار البادية للنشر والتوزيع، الأردن.
14) علي عباس، 2007، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
15) علي عبد الفتاح أبو شرار، 2007، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
16) عمر عبد الهادي سليمان، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
17) قاسم نايف علوان، 2009، إدارة الاستثمار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
18) متولي عبد القادر، 2011، الاقتصاد الدولي، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن.

19) محمد قاسم خصاونة، 2010، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن.
20) نعيمة أوعيل، 2016، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر من الفترة(1998-2005)، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الجزائر.
21) خضير عقبة، 2014-2015، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية: دراسة حالة سوق الدوحة قطر للأوراق خلفان محمد عيسى، 2016، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.

مذكرات :

1) أعميري خالد، 2014-2015، أثر الاستثمار الخاص على التنمية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر.
2) بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
3) بلقاسم أمحمد، 2012-2013، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
4) بن بريكة فاطمة الزهراء، 2012-2013، دور الاتفاقيات الثنائية في ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1، الجزائر.
5) بن داويه وهيبة، 2004-2005، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(1995-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر.
6) بن عباس حمودي، 2011-2012، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر.
7) بوجمعة بلال، 2012-2013، سياسة استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر "دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، الجزائر.
8) بوراس وسيلة، 2012-2013، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر.
9) بوراوي ساعد، 2007 – 2008، الحوافز الممنوحة لدول المغرب العربي "الجزائر – تونس- المغرب"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة.

10) بيري نورة، 2015– 2016، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الفترة 1996–2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي.
11) جابر سطحي، 2017–2018، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
12) جباري شوقي، 2014–2015، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
13) جمال بلخباط، 2014–2015، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر.
14) خاطر اسمهان، 2012–2013، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
15) خيالي خيرة، 2015–2016، دور الاستثمار الأجنبي في المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع إشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2000–2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصي مرباح – ورقلة–، الجزائر.
16) داودي محمد، 2011–2012، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
17) رائد شحدة محمد الدودة، 2010، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة(1995–2007)، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين،
18)رحال فاطمة، 2011–2012، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"حالة الجزائر2000–2010"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر.
19)سالكي سعاد، 2010–2011، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة بعض دول المغرب العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، الجزائر.

20) سحنون فاروق، 2009-2010، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

21) سعدي هند، 2016-2017، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.

22) شناق حنان، 2008-2009، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر.

23) غردي محمد، 2011-2012، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

24) لعرشي عبد الصمد، 2016-2017، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "**دراسة** حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس "مستغانم"،الجزائر.

25) لعماري وليد، 2010-2012، الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر 1،الجزائر.

26)لعياطي جهيدة وبن عزة محمد، 2017، الآثار الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة "مقاربة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي"، مقال منشور في مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، الجزائر.

27) مصباح بلقاسم، 2005-2006، أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

28) نزاري رفيق، 2007-2008، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

29)نشمة ياسين، 2017-2018، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة المنظمات، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، الجزائر.

30) نورية عبد محمد، 2012، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي(1992-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بريطانيا.

31) يسعد حكيمة، 2008-2009، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة الجزائر 2، الجزائر.

المجلات:

1) بغداد بنين وآخرون، 2018، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2016)، مقال منشور في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،المجلد 1، عدد خاص، جامعة الوادي، الجزائر.
2) بونقاب مختار وزواويد لزهاري، 2018، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كسبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مقال منشور في مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة ورقلة، الجزائر.
3) جبلي محمد الأمين، 2016، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلة له: دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر، مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 7، جامعة معسكر، الجزائر.
4) حاكمي بوحفص وبرادعي إبراهيم الخليل، 2017، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2005-2015)، مقال منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 1، جامعة وهران، الجزائر.
5) خروف منير وثوامرية ريم،2017، القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية-، مقال منشور في مجلة الداسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 08، جامعة أم البواقي، الجزائر.
6) زغيب هرزاد، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد23، جامعة منتوري-قسنطينة-،الجزائر.
7) زمال فيصل وبقة الشريف، 2018، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2002 إلى 2017 رهان وتحديات، مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جامعة سطيف، الجزائر.
8) سعيدي يحي، 2009، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد31، جامعة منتوري-قسنطينة-،العدد31، الجزائر.
9) صكري أيوب وآخرون، 2019، تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال إفريقيا للفترة (2013-2018) "حالة الجزائر،مصر، تونس والمغرب"، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد04، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف -ميلة-، الجزائر.

10)لعياطي جهيدة وبن عزة محمد، 2017، الآثار الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة "مقاربة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي"، مقال منشور في مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر.
11)لوعيل بلال، 2014، محددات الاستثمارات الأجنبية العربية الجزائرية خلال الفترة(1995-2011)، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، جامعة بومرداس، الجزائر.
12)محمد عثمان مختار، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2000–2010)، مقال منشور في مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 4، العدد 11، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية.
13)مختار ولزهاري زواويد، 2018، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"دراسة حالة الجزائر"، مقال منشور في مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد2، العدد1،جامعة الطاهري محمد–بشار–، الجزائر.
14)مزواري عائشة، 2017، القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر–إشارة للقانون رقم16–09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437م يتعلق بترقية الاستثمار، مقال منشور في مجلة آفاق الإدارة والاقتصاد، العدد2، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر.
15)منصوري الزين، 2005، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر.
16)منور او سرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر.
17)موفق أحمد وخضير حلا سامي، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، جامعة الموصل، العراق.

المواقع الالكترونية :

1) https://www.tsa-algerie.com
2) http://m.marefa.org
3) https://imadrassa.com
4) https://www.edarabia.com

-الأونتكاد على الموقع

www.unctad.org/fdiststistic

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وائتمان الصادرات على الموقع:

5) www.andi.dz